



PROVISIONAL

A/35/PV.15
29 September 1980

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة عشرة

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الاثنين، ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد فون فيشمار (جمهورية ألمانيا الاتحادية)
ثم : السيد رضا الدين (ماليزيا)
نائب الرئيس ()

المناقشة العامة [٩] (تابع)

الكلمات التي ألقاها كل من :

السيد نزي (الكونغو)
السيد شامير (اسرائيل)
السيد حق (بنغلاديش)
السيد برى (الصومال)
السيد موزندا (زمبابوي)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room 4-3550, 866 United Nations Plaza
واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ٢٠مواصلة نذر البنود ٩ من جدول الأعمالالمناقشة العامة

السيد نزي (الكونغو) (الكلمة بالفرنسية) : تدرك شعوب العالم ادراكا عميقا ضرورة الكفاح من أجل السلم والعدالة والتقدم . ولقد قدمت تضحيات لا تنكر في جميع القارات من أجل أن يبرز فجر مجتمع جديد أقل عدوانية وأقل تدميرا تحل فيه الثقة المتبادلة والتفاهم والصدقة ما بين الجميع محل القلق والخوف .

واليوم ، فان هذا الادراك يتعزز أكثر من أي وقت مضى بسبب المخاطر المتعددة للانفجار التي يؤدي اليها سباق التسلح المحموم ، هذا السباق الذي بلغ طاقة تدميرية مروعة .

ان هذا المناخ يتزايد تفجرا نظرا لزيادة خطورة الأزمة الاقتصادية العالمية التي تتزايد آثارها بشكل مأساوي بالنسبة لاقتصاديات بلدان العالم الثالث .

ان الحوار ما بين الشمال والجنوب ، من أجل محاولة تخفيف التوتر بين الفقراء والأغنياء لم يتم التوصل بشأنه حتى الآن الا الى فشل وبالتالي وضع العالم على حافة عدم الثقة وخيبة الآمال .

لقد تراكمت كل الظروف التي يمكن ان يؤدي الى وقوع أسوأ الأمور ، ولكن هناك ظروفا اخرى اكثر ملاءمة من أجل انتصار الانسان مثل رغبته في العمل من أجل عالم يسوده السلم والعدالة والتقدم .

انكم ، سيدى الرئيس ، أحد هؤلاء البشر الذين يمكن للأمم المتحدة ان تعتمد عليهم حتى تمضي قدما . ولذلك ، فان وفد الكونغو يرحب بانتخابكم الاجماعي لرئاسة الدورة الخامسة والثلاثين العادية للجمعية العامة . ونحن على قناعة تامة بأنكم سوف تكرسون صفاتكم الفريدة وذكاءكم وخبرتكم الطويلة على مسرح الحياة الدولية من أجل قضية السلم المقدسة والتفاهم والتعاون ما بين مختلف ارجاء كوكبنا .

ان جمهورية الكونغو الشعبية يسعد بها انتخابكم ويزيد من سعادتها هذه انها تحتفظ مع بلادكم جمهورية المانيا الاتحادية بعلاقات ممتازة من التعاون عززتها أخيرا ودعمتها زيارة نائب وزير خارجية بلادكم الى الكونغو .

واننا نوجه الى صد يقنا وشقيقنا ، السيد سليم احمد سليم التعبير عن امتناننا العميق نظرا
للأسلوب الذي أدار به أعمال الدورة العادية الرابعة والثلاثين للجمعية العامة بكل هذه الحنكة ،
وكل الدورات الاستثنائية التي عقدت طوال هذا العام .

ولا نود ان ننتهي من تلك الاشارة دون ان نعبر عن تقديرنا واحترامنا الى السيد الأمين
العام ، كورت فالدهايم ، والجهود المضيئة التي يبذلها من أجل انتصار مبادئ ميثاقنا التي تستحق
كل تشجيع .

كتتويج للذكرى العشرين لاعلان منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة الذي اعتمد
في عام ١٩٦٠ ، فان الاستقلال الذي حظى به أخيرا شعب زمبابوى ، التي اصبحت عضوا في منظمنا ،
يضيف مفرزى خاصا على الدور الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة خلال السنوات الأخيرة .

واننا نجدد هنا الى شعب زمبابوى البطل تهاني الكونفو التي سبق ان قدمناها منذ
استقلاله ، واننا نحبي بحرارة بالغة حكمة زعيم هذا البلد الرفيق روبرت دانيال موغابي .

ان شجاعته السياسية وقدراته الانسانية تشرف افريقيا ، وان كفاءته تبهر العالم أجمع واننا
على قناعة أنه سوف يستطيع تكريس تلك الخصال في خدمة السلم والوحدة والتقدم داخل بلاده ، وأن
يسهم أيضا بالتشاور مع أمم أخرى في اقامة عالم أفضل .

نود أيضا ان نحبي انضمام دولة سانت فنسنت وغرينادين الى أسرة الأمم المتحدة ، التي
استطاع شعبها ان يتخلص من الوصاية والقمع الاستعماريين وان يستعيد كبرياءه كشعب حر مستقل
ذى سيادة .

ان جمهورية الكونفو الشعبية التي شهدت فترة استعمارية طويلة ساد فيها اليأس والسيطرة
والقمع تعبر عن تمسكها في المقام الأول بحق كافة الشعوب صغيرها وكبيرها في تقرير المصير والاستقلال
وضرورة ان تعيش في سيادة كاملة وان تكون حرة في اختياراتها وتحمل مسؤوليات مصيرها .

ومن ثم ، فان بلادى تتضامن مع حركات التحرر وتكافح من أجل استكمال استقلالها . ان
الاستقلال والسيادة يشكلان بكل تأكيد أهم الأمور التي تتطلع اليها الشعوب بعمق .
ان عدم احترام بل انتهاك هذه المبادئ يعتبر مصدر عدم استقرار وتوتر دولي . ولا يكفي

ان نعترف بهذه المبادئ وبصحتها ولكن علينا ان نكافح من أجل فرض احترامها . وكما قال الرفيق
د نيس ساسونجيو : " ان التضامن الدولي لكافة المضطهدين في العالم هو شرط للانتصار النهائي " .
ان بلادى تمارس سياسة الانفتاح تجاه كل البلدان وتتعاون مع كل من يرغب في ذلك على
قدم المساواة والاحترام المتبادل والمنافع المتبادلة .

ان بلادى تحتفظ مع العديد من البلدان الافريقية بعلاقات من حسن الجوار والاخاء والتعاون الفعال . وتسهم ايضا ، في اطار منظمة الوحدة الافريقية وحركة البلدان غير المنحازة في اقامة مناخ من السلم في العالم على اساس مبدأ التسوية السلمية للمنازعات . ان هدفنا هو أن نبني في الكونغو مجتمعا عادلا قد تخلص من استغلال الانسان لآخيه الانسان ، مجتمعا اشتراكيا يتضامن مع المجتمع الاشتراكي في العالم . وبالتشاور مع الشعوب الاخرى المحبة للسلم والعدالة ، فان الكونغو تود أن تسهم في اقامة عالم جديد خال من الحروب والتوترات .

يتعين علينا ، بكل ضرورة ، أن نلاحظ - للأسف الشديد - ان الموقف السائد في افريقيا لا يقوم على السلام ولا التوافق والانسجام . وبكل تأكيد ، فان القارة الافريقية قد كافحت ببطولة لسنوات عديدة من أجل حريتها . ان النتائج التي حصلنا عليها من وراء هذا الكفاح لفنيصة عن البيان . ان المجتمع الدولي يعترف بكل ارتياح ، بالديناميكية التي اظهرتها تلك القارة ومنظمتها وهي منظمة الوحدة الافريقية ، واسهامها الفعال في عملية بناء السلم والانفراج . لكن ، ما تزال هناك جهود عظيمة تستحق الانجاز ، وما تزال هناك جهود ضخمة يتعين علينا ان نقدمها . يجب علينا أن نقدم ايضا تنحيات ضخمة من اجل تحقيق التحرير الكامل لقارتنا .

اننا نلاحظ بمرارة ودهشة انه ، بينما تحاول قارة افريقيا بشراسة تحرير نفسها ، هنالك محاولة جديدة تبذل لتقسيمها الى مناطق نفوذ ، وحماية هذه المناطق عن طريق اقامة قواعد عسكرية ذات طابع اكثر تهديدا . وتلك القواعد تهدد سلم القارة بأكملها ، لاسيما تلك الدول المجاورة والتي تسمح باقامة تلك القواعد على اراضيها . اننا لا نريد اى قواعد عسكرية في افريقيا . اننا نطالب الدول الافريقية التي لها مشاكل مع دول افريقية اخرى ان تركز نفسها للمفاوضات من أجل التوصل الى حل سلمي لهذه المشاكل ، بدلا من البحث عن حلول من خلال قوة عسكرية ، وعن طريق اقامة القواعد الاجنبية على قارتنا . يتعين على افريقيا ان تصبح - حقا - منطقة سلم تستخدم فيها الموارد للتنمية الاقتصادية .

ومن أجل القيام بذلك ينبغي التأكد من تمسك واحترام قارتنا بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، ووحدة الاراضي ، وعدم انتهاك حدود كل دولة . كما ان القوة لا يجب استخدامها كوسيلة لتسوية المنازعات بشكل خاص .

منذ حصلت زيمبابوي بالاستقلال ، فان حكومة جنوب افريقيا العنصرية قد صعدت من أعمال العنف ، وتمادت في اعمال القمع الوحشي داخل الاقليم المستعمر لناميبيا . وأطلقت العنان لعمال العنف التي لا يمكن السيطرة عليها ضد البلدان المستقلة المجاورة لناميبيا . تلك التصرفات لا يمكن ان تؤدي الى تثبيط الهمم ، لا من قبل شعب ناميبيا ، الذي ادرك مصيره منذ امد طويل ، والذي نظم نفسه تحت قيادة سوابو وزعيمها الرفيق سام نوجوما ، ولا من قبل الشعوب المحبة للسلم والحرية التي تؤيد هذه القضية العادلة . ان تعنت جنوب افريقيا ازاء ادوات المجتمع الدولي ومحاولتها للارهاب ، تدفع - على العكس - الى التزام اشد حزما والى عمل اكثر جسما من قبل الجميع .

ان جنوب افريقيا تلجأ الى مناورات تعطيلية ، حتى تفشل جهود المجتمع الدولي من أجل التوصل الى حل لهذه المشكلة الخطيرة عن طريق التفاوض . ان استثمارات الشركات متعددة الجنسيات ، وذلك في أنشطة التعدين في ناميبيا ، قد تزايدت بشكل خطير خلال هذا العقد . ان التسهيلات التي تقدم لهذه الشركات من اجل استعادة فوائدها المرتفعة ، تعزز الوجود الاقتصادي الغربي في ناميبيا ، وتشكل عائقا خطيرا في وجه استقلال هذا البلد ، وتشجيعا لجنوب افريقيا .

وفيما يتعلق بنا ، فان قبول فكرة خلق منطقة منزوعة السلاح على طول حدود ناميبيا مع انغولا وزامبيا ، يجب متابعتها بالتنفيذ الفعال لخطة التسوية التي اعدتها منظمة الامم المتحدة كعملية يمكن من خلالها لناميبيا الوصول الى استقلالها . اننا على قناعة ان مثل هذا الحدث لا يمكن تأجيله لاكثر من ذلك ، ولا يمكن تحريفه ايضا .

ان كل فرد يجب ان يكون على قناعة بحكمة هذا الحل ووشوك حدوده ، ولا يمكن ان يكون لدى جنوب افريقيا اي بديل آخر الا ان تسلم باحترام ارادة شعب ناميبيا ورفيته في الوصول الى الاستقلال . ان شعب الكونغو يود ان يعبر عن تضامنه مع الشعب الباسل لناميبيا في التضحيات التي قدمها في الكفاح الذي يقوم به ، وذلك تحت الادارة الحاكمة لسوابو ممثله الشرعي الوحيد ، بهدف استعادة استقلاله وسيادته .

فيما يتعلق بالنظام العنصري لبريتوريا ، فان المجتمع الدولي يتعين عليه اليوم أن يعمل ، اكثر من اى وقت مضى ، على ان يطبق ضد هذا النظام العقوبات المنصوص عليها في القرارات

المعنية الصادرة عن الامم المتحدة ، بما فيها القرارات التي تنص على تنفيذ الفصل السابع من الميثاق .
 ينبغي على المجتمع الدولي الا يخضع للدعايات الخادعة من قبل الذين يودون ان يجعلونا نعتقد
 أن بعض الخطب حول التسامح ستكون كافية لاخفاء الممارسات المؤسفة الناجمة عن الفصل العنصرى .
 ان الموضوع ، في الواقع ، يهمننا جميعا وهو مختلف تماما . ان الامر لا يتمثل فقط في أن نحرم هذا
 النظام العنصرى من أن يقتل ويحرم شعبا كريما من انسانيته ، ولكن علينا أيضا ان نمنعه من ان يكون
 عنصرا دائما لعدم الاستقرار في المنطقة ، ومن ثم في العالم اجمع .

اننا نود ، بهذه المناسبة ، أن نجد تضامنا مع جمهورية انغولا الشعبية ودول خط
 المواجهة الاخرى ، وذلك لشجاعتها في مواجهة الاعتداءات المستمرة ، والتي تعتبر ضحايا لها ،
 من قبل النظام المشين لجنوب افريقيا .

ان بريتوريا لا يمكنها الاستمرار في تصرفاتها الوحشية هذه ، دون التواطؤ السليبي من قبل
 البلدان الصناعية ، التي تؤيدها اقتصاديا وسياسيا . ان رفض هذه الدول الاخيرة تطبيق العقوبات
 المنصوص عليها من قبل منظماتنا ، لهو دليل واضح على هذا الامر . ان عملية تصفية الاستثمار في
 القارة الافريقية يجب أن تصل الى نهايتها بكل تأكيد .

بالنسبة للصحراء الغربية ، فان الامر يتعلق بمشكلة لتصفية الاستعمار . ان رفض حقوق
 الوجود لشعب بكامله ، يبدو من المفارقات التاريخية ويشكل تحديا خطيرا لمبادئ ميثاقنا . وباللجوء
 الى السلاح من أجل الكفاح ضد المستعمر المغربي ، وباعلان قيام الجمهورية الصحراوية العربية
 الديمقراطية ، فان هذا الشعب قد جسد رغبته في ان يعيش حرا مستقلا . ان جمهورية الكونغو
 الشعبية تشيد بكل حرارة بشجاعة شعب الصحراء وتؤيده في كفاحه ، وتلتزم بدعمه في كفاحه العادل
 حتى النصر النهائي .

اننا نود أن نهنيء حكومة موريتانيا ، التي انسحبت من هذا الصراع ، على موقفها الشجاع
 والحكيم في مواجهة مشكلة الصحراء الغربية . ان الاعتراف بالجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية
 من قبل عدد متزايد من الدول ، منها ٢٦ دولة من . ٥ دولة فيما يتعلق بافريقيا ، يشكل دليلا
 اضافيا لواقع وحكمة وصحة كفاح شعب الصحراء . وهذا يعتبر ، بالنسبة لنا ، عنصرا كافيا من
 أجل تحديد الموقف الدولي ازاء هذه المشكلة ، وذلك وفقا لنتائج الاعمال التي توصلت اليها

اللجنة المخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية التي اجتمعت اخيرا في فريتاون والتي قررت ضرورة تطبيق عملية حق تقرير المصير .

وفيما يتعلق بتشاد ، فان هناك مأساة ذات أبعاد هائلة تجرى في هذا الاقليم الافريقي الواسع الجميل . ان حربا اهلية تعم هذا البلد ، ويساورنا الشعور بأن هذه المأساة قد وصلت الى ذروتها ، ان يبدو أنه لم يعد من الممكن لنا ان نسيطر عليها . ومع ذلك ، فان اتفاق لافوس حول المصالحة الوطنية في تشاد ، والذي تم عقده في شهر آب/ افسطس ١٩٧٩ تحت اشراف منظمة الوحدة الافريقية ، فيما بين الحركات الاحدى عشرة التي اجتمعت للمرة الاولى وبحضور عشرة بلدان افريقية ، قد ادى ذلك الى خلق واقع جديد وأمل مشروع في ان نرى السلم والانسجام يسودان ، مرة اخرى ، ما بين ابناء هذا البلد . وبالفعل ، فان هذا الاتفاق نص ، ضمن امور اخرى ، على ما يلي : وقف اطلاق النار ، وتشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية ، ونزع سلاح مدينة ميغامينا والمدن الرئيسية ، واطلاق سراح المعتقلين السياسيين وأسرى الحرب ، وتشكيل جيش متكامل ، وانشاء قوة افريقية محايدة تكلف بالمحافظة على السلم والعودة الى الحياة الديمقراطية .

ان هذا الاتفاق قد شهد بداية لتطبيقه وذلك بتشكيل الحكومة وتمركز جزء واحد فقط من هذه الوحدة المشكلة من جنود الكونغو . ان استئناف الصراع قد قضى على الآمال التي علقنا على اتفاقات لاغوس وأن تلك الوحدة الأخيرة قد اضطرت الى الانسحاب حتى لا تشترك في الصراع القائم بين مختلف الاتجاهات . واذا أخذنا في الاعتبار الموقف السائد ، واللجوء الى الوسائل المالية الأخرى التي اقترحت على مستوى منظمة الوحدة الأفريقية أو في أي مكان آخر فانها لا يمكن أن تشكل بمفردها حلاً لهذه المأساة .

ومن ثم يجب بادىء ذي بدء أن يقوم شعب تشاد وزعمائه باثبات الشجاعة الضرورية والارادة السياسية من أجل تحقيق السلم والهدوء في بلادهم ، ويجب على منظمة الوحدة الأفريقية والبلدان الأفريقية الأخرى أن تقوم باظهار الرغبة الحقيقية لتقديم المساعدة دون أية دوافع ، ودون أية آراء أخرى وذلك من أجل مساعدة شعب تشاد للتخلص من هذا الكابوس . وأخيراً يجب على المجتمع الدولي أن يعبر عن ارادته بالاسهام في التسوية السلمية للمشكلة دون أن يبحث عن التدخل في الشؤون الداخلية لتشاد وذلك في ظل الاحترام الكامل لسيادة شعب تشاد . وفي رأينا ، فان منظمة الوحدة الأفريقية والدول الأفريقية لا تزال تتوفر لديها حتى الآن موارد كافية سياسية وديبلوماسية ومالية يمكن أن تؤدي الى انجاح الاهداف التي حددت عن طريق اتفاق لاغوس ، ويجب علينا أن نتأكد أن كل جهد افريقي يجب أن يبذل وذلك قبل أن يتم اللجوء الى الامم المتحدة . ولذلك فان الكونغو تتمسك باتفاقات لاغوس التي أعيد تأكيد صلاحيتها وذلك خلال مؤتمر القمة السابع عشر لرؤساء دول وحكومات الدول الأفريقية الذي عقد في فري تاون . وبالنسبة الى الكونغو فان الشرعية في تشاد تكمن في احترام تلك الاتفاقات ، وان الحكومة التي ستتمخض عن تطبيق هذه الاتفاقات سوف تشكل السلطة الشرعية الوحيدة في تشاد . وكل موقف آخر غير هذا لا يمكن الا أن يؤدي الى فوضى أكثر .

اننا نعتقد أن هناك موقفاً كمشكلة داخلية في أفغانستان يتعلق في المقام الأول بالافغانيين أنفسهم ، هناك شعب له الحق في أن يقرر تغيير الموقف الداخلي وأن يقوم بثورة ، وفي هذا الخصوص فلا يجب أن يكون محل أي لوم أو تأنيب . ان شعب الكونغو يكرر تضامنه مع شعب أفغانستان ويؤيد دعمه لثورته فالأمر يتعلق بعمل سيادي ، واننا نعترض على كل محاولة

ترمي الى استغلال مثل هذا الحدث لتغذية التوتر الدولي . وبالفعل فان حق الجمعية العامة في مناقشة المسائل المتعلقة بالعلاقات الدولية لا يجب أن يسمح بأى تدخل في مجال الشؤون التي تتعلق أساسا بالاختصاص الوطني .

ونحن من جانبنا نؤيد كفاح شعب أفغانستان من أجل الحصول على استقلاله ، ومن أجل تحقيق العدالة والتقدم . اننا نعترض على أن يضحى بمصالح شعب وذلك من أجل رغبة البعض في السيطرة . ان المناقشة بشأن أفغانستان ستكون خاطئة اذا لم تأخذ في اعتبارها المعطيات الحقيقية للموقف الداخلي ، وان أملنا هو في أن تقوم بلدان هذه المنظمة بتخطي جميع تناقضاتها حتى تتمكن من أن تتشاور فيما بينها وبالتالي تخلق مناخا مناسباً للتفاهم لا غنى عنه بالنسبة الى الجميع .

وبالتالي فان موقفنا فيما يتعلق بالحالة في جنوب شرق آسيا هو أننا نهنيئ أنفسنا على الجهود التي تبذلها حكومة كمبوتشيا الديمقراطية وحكومة فييت نام وحكومة لاوس من أجل اقامة علاقات حسن جوار والنهوض بالسلم في المنطقة . ان شعبي كمبوتشيا وفييت نام وجميع الشعوب الأخرى في هذه المنطقة ، بعد كل تلك السنوات من الحرب والدمار ، نحتاج الى التضامن الدولي والى تحقيق بيئة من السلم من أجل أن تركز نفسها لمهام اعادة البناء الوطني . ومن المؤسف أن نلاحظ أنه في الوقت الذي بدأ يتحسن فيه الموقف الداخلي في كمبوتشيا ، وبدأت الحالة الاقتصادية والاجتماعية فيها تنتظم بعد فترة مؤلمة من الاسى والابادة الجماعية فان هذا البلد غير ممثل في هذه القاعة من جانب من يملكون فعلا زمام السلطة هناك .

لا يمكننا الا أن نعبر عن تضامننا مع شعب كوريا الجنوبية ، وأن نكرر كم يعتبر الكفاح الشعبي الذي يدور فيه من الامور المشجعة لنا ، ذلك أن الامر يتعلق بكفاح شعب ضد الديكتاتورية وضد القمع من أجل اقامة حياة أكثر سعادة وانسجاما وهي أمور يتطلع اليها .

اننا نؤيد اقتراحات اعادة التوحيد السلمي فيما بين شطري كوريا . هناك مواقف في التاريخ الحديث يمكن أن تقنعنا بضرورة تقديم حلول مرضية للجميع بشأنها ، ومن هذه المواقف الحالة في الشرق الاوسط . ان فشل اتفاقات كامب ديفيد يؤكد عن صدق صحة موقفنا ذلك أن هذه الاتفاقات ابتعدت بتعمد عن القضية الاساسية ، أى عن الاعتراف

بحق وجود الشعب الفلسطيني ، وبالتالي فان مثل تلك الاتفاقات لا يكتب لها الدوام ، ولا أن تكون فعالة ولا مستمرة نظرا لذلك . ومرة أخرى لا يمكن أن يكون هناك ضمان للسلم في هذه المنطقة دون اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في كل عملية تهدف الى معالجة مصير الشعب الفلسطيني . ان فكرة استئناف المفاوضات يجب أن تأخذ في اعتبارها هذا العامل الحاسم ، وبغير ذلك فليس هناك أي أسلوب آخر للتوصل الى ايجاد حل لهذه المشكلة ، ولا يمكن أن يكون الحل ايجابيا أو فعالا .

لقد عقدت الامم المتحدة مؤخرا دورة استثنائية كرسست للاستراتيجية الدولية الجديدة للانداء وللتعاون الدولي ، وبعبارة أخرى ، فقد قمنا مرة ثانية بدراسة موضوع اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

علينا ، للأسف الشديد ، أن ندرك خيبة الامل ذلك لان العقد الثالث للانداء سوف يشبه الى حد كبير ، من جميع النواحي ، العقدين السابقين اللذين يدرك جميع أعضاء منظمتهما مدى فشلهما . ان البلدان الغنية لا تزال تحاول اقناعنا بأن أساس الازمة الحالية يكمن في أزمة الطاقة التي لا يمكن التغلب عليها ، ولكن يجب علينا ألا نخدع بذلك . ان الازمة الاقتصادية الحالية لا يمكن التغلب عليها دون احداث التغييرات الهيكلية الضرورية كما نص على ذلك بواقعية تامة من جانب مجموعة ال ٧٧ وذلك في اطار مفاوضاتها الشاملة .

وبالتالي ، فان الحوار بين الشمال والجنوب لا يمكن أن يخرج من الطريق المسدود الحالي طالما لم يأخذ في اعتباره ضرورة احداث التغييرات في عدم التوازن والخلل القائم في اطار العلاقات التجارية ، والفوضى النقدية والمالية ، وسوء النظام في سوق المواد الخام . يجب علينا أن نعترف للامم المتحدة بالاخص وبالسلطة السياسية الضرورية حتى يحرز نجاح في المفاوضات .

ان المنظمات الاقليمية يمكن أن تشكل أيضا وسائل ضرورية في صياغة المعطيات الملموسة التي تهتم مختلف أطراف العالم . وفيما يتعلق بالقارة الافريقية فان برنامج عمل لاغوس بشأن تطبيق استراتيجية افريقية للانداء الاقتصادي يشكل في الوقت الحالي بالنسبة الى الافارقة أساس سياساتهم فيما يتعلق بتنمية اقليمية ذاتية . فبالنسبة الى افريقيا فان الامر يتمثل في التوصل الى

اتباع مفهوم جديد في مبادلاتها مع بلدان العالم المحيطة بها وذلك خارج الدوائر التقليدية .
ان الافارقة يهدفون من وراء ذلك أن يكون مصيرهم بأيديهم ويسهموا بذلك في اقامة نظام
اقتصادي دولي جديد يكون مقبولا للجميع .

ان الموقف المأسوي السائد على الصعيد الاقتصادي يتزايد تعقيدا نظرا الى تصاعد
التوتر الذي يسود صعيد الامن الدولي على نحو عنيف . ان الحرب الباردة قد استؤنفت الآن في
أبشع صورها . ان سباق التسلح ، الذي يتصاعد أكثر من أي وقت مضى ، يبتلع بسهولة ، طبقا
للتقديرات الجادة ، مبلغا خياليا يصل الى مليون دولار كل دقيقة . ان هذا الامر يعدّ من
الامور المقلقة وذلك نظرا الى تراكم صراعات جديدة خطيرة من جراء التهديد بتدخلات خارجية
تزداد خطورة . وقد حان الوقت لكي ننفذ ونتابع توصيات الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية
العامة المكرسة لنزع السلاح ، كما حان الوقت أيضا للقوتين العظميين أن تلتزما بجدية بالقيام ،
تحت رقابة دولية فعالة ، بعملية نزع السلاح الكامل الشامل . وأن تبدأ بنزع السلاح النووي .
اننا نود أن نكرر هنا تأييدنا لمبدأ اعلان المحيط الهندي منطقة سلم خالية من كل
تهديدات حتى نضمن سلم هذه المنطقة الحيوية من العالم .

ان هذه النظرة التي ألقيناها حاليا على حالة العالم ربما تؤدي بنا الى التشاؤم . ان
الاستعمار والامبريالية والفصل العنصري وجميع أشكال السيطرة واستغلال الشعوب تؤجل بقدر
بالغ نشوء عالم يعتمد على العدالة والحرية والسلم والتقدم .

ان الفقر والبؤس والتخلف يجب ألا تشكل ظواهر طبيعية ، ولا يمكن أن تتعود عليها الفالية العظمى للمجتمع الدولي . ومن المؤكد ان نزع السلاح العام والكامل اذا ما قمنا بتحقيقه سوف يتيح امكانية تحرير موارد ضخمة وطاقت ضرورية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومن الأمور الملحة والعاجلة أن نوقف سباق التسلح ، وأن نضع نهاية للتوتر الذي ينجم عنه حتى نسرع بعملية اقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

وان نشق في رغبة الشعوب في زيادة التضامن في مواجهة جميع الصعاب الحالية ، فان البشرية يمكنها ان تنتصر . ومرة أخرى ، تؤكد بلادى ايمانها بمنظمة الأمم المتحدة وبميثاقها الذي لا يزال هو الاداة الرئيسية التي تسمح . بتخطي كافة التناقضات القائمة ، من أجل اقامة عالم لا يسوده العنف والنزاعات التي لا تعود على الانسانية بفائدة .

السيد شامير (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : أود في البداية أن أعرب لكم ، سيدي الرئيس ، عن تهانيّ لانتخابكم لهذا المنصب المرموق ألا وهو رئيس الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة . ان ما لكم من خبرة واسعة وصفات بارزة بدت واضحة في مجال الدبلوماسية المتعددة الاطراف سوف تكفل قدرتم على الامساك بدفة الأمور خلال هذه الفترة العاصفة .

في بداية هذه الدورة ، انضمت دولة جديدة الى صفوف الأمم المتحدة ألا وهي سانت فنسنت وجزر غرينادين . وبالنيابة عن اسرائيل ، حكومة وشعبا ، أود أن أرحب بها في المنظمة ، وأن أتمنى لها كل ازدهار ونجاح كدولة مستقلة ذات سيادة .

مما يبعث على عميق أسفي أنه ليس من الممكن ان نعبر عن ارتياحنا ازاء وضع الأمم المتحدة اليوم سواء بصفة عامة ، أو فيما يتصل ببلدى . والواقع ، أنه قد أصبح من المشكوك فيه ما اذا كان هنالك شبه أو علاقة بين تلك المثل السامية ، والبيادى والمقاصد التي كانت نبراسا للآباء المؤسسين للأمم المتحدة ، والحقائق التي تسود منظمنا اليوم . ان مؤسسي هذه المنظمة قد رأوا فيها ، ببصيرتهم ، محفلا واطارا لتحقيق الحفاظ على السلام بين الأمم بعد تلك الخبرة الرهيبة التي مروا بها خلال الحرب العالمية الثانية . وهي ويلات ناقوها وعرفوها بأنفسهم .

وربما كان أفضل تعبير عن الفجوة بين تلك البصيرة التي رآها الآباء المؤسسون والحقائق السائدة في الأمم المتحدة اليوم هو رفض هذه المنظمة ، المكرسة أصلا للتسوية السلمية للنزاعات ،

اعتماد وتشجيع اتفاقيات كامب ديفيد وما تلاها من معاهدة السلام التي وضعت حدا لعقود من العدوات بين اسراييل ومصر واتاحت امكانية توسيع نطاق عملية السلام حتى تشمل جميع الدول المجاورة لاسراييل . ان هذه المنظمة التي وضعت هدفا أساسيا لها وهو دعم السلم بين الأمم قد خانت السبب في وجودها ، برفض هذه الخطوة التاريخية تجاه السلام ، وبالخضوع لأعداء السلام ودعاة الرفض وتجار الحروب .

ولا تقتصر هذه الظاهرة المؤسفة على الجمعية العامة . فمن بين الثماني عشرة مناقشة التي دارت حتى الآن خلال عام ١٩٨٠ في مجلس الأمن ، كرست تسع منها لموضوعات تتعلق ببلدى . هل هناك من يعتقد بحق ان نصف المشاكل الدولية في العالم اليوم تتعلق باسراييل ؟ ان المرء يحتاج فقط الى القاء نظرة خاطفة على خريطة منطقتنا ، أى الشرق الأوسط وهي مجرد منطقة واحدة من العالم حتى نرى أن نزاعات لا حصر لها تجتاحها طولاً وعرضاً ، بين الدول ، وبين الاقليات العرقية ، وبين المجموعات الدينية المختلفة . والواقع أن لجميع هذه النزاعات تاريخها وطبيعتها الخاصة بها ، وكلها ليست متعلقة بالنزاع العربي الاسرائيلي .

وعلى سبيل المثال ، فاني اذكر فقط الموقف في أفغانستان ، وكذلك بالطبع تلك الحرب الواسعة النطاق بين ايران والعراق ، وذلك الاندلاع للعدوات الذي سوف تترتب عليه آثار واسعة النطاق . ان هذه الحرب بين دولتين يحكمهما متطرفون وغير مسؤولين ، ونظم تسعده بالحروب ، تهدد الاقليم والامن الدولي بتعريضها امدادات النفط العالمية للخطر . ان هذه الحرب ، وهي نضال بين دولتين اسلاميتين تطمس في رأينا ذلك الاعتقاد الساذج والذي لا مبرر له في أن امدادات العالم بالنفط تعتمد على حل يمالئ العرب للنزاع بين اسراييل وجاراتها . لقد أصبح واضحاً وجلياً أن حل النزاع العربي الاسرائيلي لن يكون علاجاً ساحراً للمنطقة ككل أو أنه سوف يقضي على النزاعات الخطيرة الاخرى التي تحدث فيها اليوم . ان قدرة الامم المتحدة على وضع حد لاراقة الدماء بين العراق وايران سوف تكون معياراً لقدرة هذه المنظمة على مواصلة القيام بدورها من أجل تشجيع السلام والحفاظ عليه .

هناك مهام جليلة أنيطت بالأمم المتحدة . فبالاضافة الى دورها في الحفاظ على السلم والامن الدوليين ، فان عليها دوراً حيويًا تنهض به في مجالات أخرى يقتضي اهتمامنا البالغ سيما

عن طريق الوكالات المتخصصة التي أنشئت لأهداف محددة مختلفة ولكن حتى هذه الوكالات المتخصصة فانها قد نكبت بلعنة التسييس . ان المناقشات والمداولات العملية التي تدور فيها قد أصبحت عسيرة بدرجة متزايدة ، بل أضحت من المستحيل أن تستمر ، مما يعود بضرر بالغ لـ على الوكالات ذاتها بل كذلك على تلك الشعوب التي انشئت من أجل خدمتها .

وبينما أجد لزاما عليّ أن أعبر عن عميق أسفي للوضع الذي بلغته الامم المتحدة اليوم ، أود أن أعرب أيضا عن أمني في أن جميع أعضاء المنظمة سوف يشاركون بالقلق ومشاعر المسؤولية إزاء مستقبلها ، وسوف يكثفون من جهودهم حتى يعودوا بالامم المتحدة الى المثل التي داعبت أذهان مؤسسيها ، وللمودة بالوكالات المتخصصة الى مجالات اهتمامها المحددة .

من بين الموضوعات التي حظيت باهتمام بارز بحق في جدول أعمال الأمم المتحدة وضعت الاقتصاد العالمي والعلاقات بين الدول الصناعية وبين الدول النامية . ان عقد الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة لهو برهان على ذلك . لقد اشتركت اسرائيل في الدورة الاستثنائية بغية أن تسهم اسهاما بناء في أعمالها ومن ثم ، فاننا نشارك في مشاعر خيبة الأمل إزاء النتائج التي تمخضت عنها والتي لم تكن ملائمة . ويحدونا أمل خالص في أن تستأنف في المستقبل القريب الجهود من أجل حوار بناء بدلا من المواجهة ، حتى لا يكون أكثر الناس احتياجا هم أكثرهم معاناة .

ورغم حجمنا الصغير ومواردنا المحدودة فإننا قد كرسنا على مدى عقود جهودا اكبر مما كان متوقعا لمساعدة دول العالم الثالث في تنمية اقتصادياتها ومجتمعاتها . ان اسرائيل قد شاركت بحرية في حق المعرفة التي نمتها وكذلك بخبراتها كدولة صغيرة في منطقة قاحلة شبه استوائية والتي مكنتنا من ان نأخذ خطوات كبيرة في فترة سنوات قليلة .

ان المشاكل التي واجهتها اسرائيل في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، شبيهة بالمشاكل التي تجابه كثيرا من بلدان العالم النامي اليوم . ان الكثير من الحلول التي توصلت اليها اسرائيل يمكن ان تطبق مباشرة من جانب الآخرين . ورغم الاحباطات التي عانتها بلادى ، فان اسرائيل لا تزال تتعاطف مع نضال البلدان النامية من أجل تحسن وتقديم أهوال شعوبهم واقتصادياتها . ان اسرائيل على استعداد لكي تواصل تقديم حق المعرفة وان تلعب دورا بناء وفعالا في جهود المجتمع الدولي في مجالات الصحة والخدمات الاجتماعية والزراعة وتنمية مصادر جديدة ومتجددة للطاقة وفي جميع المجالات الأخرى التي يمكن ان تسهم فيها .

ومن فوق هذه المنصة ، أود ان أعرب عن مشاعر القلق ازاء اخواننا اليهود في انحاء شتى من العالم ، ويبدو أنه ليست هناك نهاية لآلام اليهود في التاريخ . ان المعاناة والاضطهاد لا يزالان مستمران حتى اليوم ، ونحن شعب اسرائيل ، نشعر بالمسؤولية ازاء مصير كل يهودى يعاني في أى مكان .

وفي العام الماضي كانت هناك قيود اضافية قاسية فرضت على اليهود الذين يودون مغادرة الاتحاد السوفياتي وان يهاجروا الى دولة اسرائيل . ان هذه القيود تتعارض مع معظم الحقوق الاساسية للانسان وحقوق الشعوب ، مما يجعل من الواجب علينا ان نردد صيحات اليهود فسي الاتحاد السوفياتي وأن نشاهد حكومة هذا البلد ان تزيل هذه القيود وان تيسر هجرة اليهود الى اسرائيل .

ويجب أيضا ان نعرب عن مشاعر القلق ازاء وضع الدلائفة اليهودية المعذبة في سوريا والتي تنتقص حقوقها الانسانية بقسوة . وقد نج بالكثيرين منها في السجون وصدورت ممتلكاتهم ومن ثم فاني اناشد حكومة سوريا ان تحترم حقوق الانسان الاساسية بالنسبة للدلائفة اليهودية التي تحتفظ بافرادها كرهائن وتمنعهم من مغادرة البلاد .

ان اليهود في ايران يعانون الآلام في الشهور الأخيرة ويتدهور موقفهم يوما بعد يوم .
ان كثيرا من اليهود قد نج بهم في السجون وآخرين قد حكم عليهم بالاعدام ، وفي معظم الحالات
بتهمة الاتصال باسرائيل . اننا نعرف الصعوبات التي تكتنف التعامل مع النظام الحالي في ايران
والذى يبدوان المفاهيم الخاصة بحقوق الانسان ومعايير العلاقات الدولية ، غريبة عليه . ولكننا
نأمل في الا يفرغ عن بالنا موقف اليهود هناك فهم يتعرضون للخطر وهم أكثر الاقليات تعرضا للخطر
في ذلك البلد المضطرب .

ومنذ عامين حدث تطور خطير في الشرق الأوسط ، حدثت انطلاقة يمكن ان نقول عنها انها
تاريخية . فبعد مفاوضات جديدة بين الطرفين وبالمشاركة النشطة والهامة للولايات المتحدة ، فان
اطارى اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام بين اسرائيل ومصر التي تلتها قد وقع عليها من جانب
رعيي هاتين الدولتين وشهد عليها رئيس الولايات المتحدة . ان اسرائيل قد قدمت تنازلات كبرى
وتعرضت لمخاطر طائلة بالتوقيع على هذه الاتفاقيات . ويكفي ان اذكر انسحابنا من حقول البترول في
سيناء ان لا حاجة بي ان ابدد الكلمات لأدل على أهمية الآثار المترتبة على هذه الخطوة في عالمنا
اليوم . وكذلك لا حاجة بي ان اشير الى ذلك العمق الاستراتيجي في سيناء الذى تنازلت عنه
اسرائيل وكذلك القواعد الجوية المتقدمة الواقعة في سيناء والتي نفذنا الجلاء عنها في الوقت المحدد
طبقا لاحكام معاهدة السلام .

ان اسرائيل تعتقد ان التنازلات والتضحيات التي قدمتها ، ينبغي ان تواجه بالتقدير
والتفهم من جانب المجتمع العالمي وان تلك الانطلاقة التي طال انتظارها ينبغي ان تتحقق فسي
المجال الدولي . ولكن لم يحدث ذلك ، بل ان كثيرا من الدول في العالم لم تدخر وسعا من أجل
تحطيم هذا السلام الذى تحقق بمشقة ولا زالت اسرائيل هدفا لتهامات وهجوم لا ينتهي .
ومع ذلك فان قرار وتصميم اسرائيل لا يزالان ثابتين من أجل مواصلة الطريق الى السلام
وهكذا فانه وفقا لطار كامب ديفيد ، فان المفاوضات قد جرت من أجل تحقيق الحكم الذاتى الكامل
للسكان الفلسطينيين العرب في يهودا والسامرة وقطاع غزة .

وهناك تقدم كبير قد أحرز في هذه المحادثات في بعض المجالات ولكن المحادثات ، وهذا
حقيقي ، قد تعرضت للمد والجزر وقد اوقفت عددا من المرات من جانب مصر ، وهذا ليس بالأمر

الشأن أو غير العادي بالنسبة للمصاعب التي تجابه تقدم المحادثات . انها تعكس التعقيدات الكامنة في الموضوعات قيد المناقشة . ان الصعاب معروفة لأية دولة اشتركت ، في وقت أو آخر ، في مفاوضات معقدة تشمل أوجهها عديدة وتتضمن مشاكل طال أمدها .

ان أحد المجالات التي تحقق فيها تقدم في المفاوضات ، هو أسلوب الانتخابات الحرة التي سوف تجرى في الاراضي المعنية . ان هذه الاجراءات سوف تجعل الحكم الذاتي المقترح أحد الامثلة القليلة والقليلة جدا لعملية الديمقراطية الحرة في الشرق الأوسط . ان التقدم قد تحقق أيضا في مجال السلطات والمسؤوليات الخاصة بالحكم الذاتي التي تغطي نواحي عديدة في الحياة اليومية لسكان الاقاليم المعنية .

ونحن نعتقد بالتأكيد ان الحكم الذاتي يمكن بل يجب ان يقوم . ان جميع الاطراف في اطار كامب ديفيد على اقتناع بأن العملية التي بدأت في هذا الاطار هي البديل الوحيد الممكن ان جميع المقترحات البديلة من أجل حل المشكلة ، مثل عقد مؤتمر دولي او ما شابه ذلك ، ليس لها فحوى ولا مضمون . وما من أحد يعتقد حقيقة ان العناصر المختلفة في الشرق الأوسط المتعارضة مع بعضهما يمكن ان تحضر مؤتمر سلام وان تحقق نتائج ايجابية يمكن ان تفضي الى حل يحظى بقبول الجميع . ومن ثم فان الافكار التي تراود المجموعة الأوروبية ، والتي لا تأخذ موقف اسرائيل في الاعتبار ، من شأنها ان تشجع فقط اولئك الذين يمارضون السلام .

ان اولئك الذين يسمعون حقا الى تحقيق السلام ، عليهم ان يشجعوا ذلك التقدم الذي تحقق عن طريق عملية كامب ديفيد . وليضعوا نصب أعينهم ايضا وان يهتموا بأنه باقتراح فكرة الحكم الذاتي في يهودا والسامرة وقطاع غزة فان اسرائيل تغامر بذلك مغامرة بالفة من أجل السلام .

اننا نأمل في ان محادثات الحكم الذاتي سوف تستأنف في المستقبل القريب ، ونأمل كذلك في ان عملية تطبيع العلاقات بين اسرائيل ومصر سوف تستخدم كأفضل دليل على الرمز الحسي لحقيقة ان السلام يمكن بل يجب ان يحل محل الحرب . ان المعنى الكامل لهذه العلاقات السلمية ، ينبغي ان ننتهزه كما هو وأن نعتبر انه سوف يؤدي الى حجر الزاوية للسلام في المنطقة .

ان زعماء اسراييل ومصر ينبغي أن يؤكدوا من جديد مرارا وتكرارا التزامهم بأنه لن تكون هناك حرب فيما بينهما بعد ذلك . ويحدونا الأمل ان التغيير قد تحقق فعلا في الشرق الأوسط لتوقيع معاهدة السلام ، ذلك التحول الايجابي في تاريخ المنطقة التي اجتاحتها النزاعات . ان تمسك اسراييل التام بالاتفاقيات ، نصا وروحا ، هو ضمان لاستمرار عملية السلام . ومع ذلك فان هذا ليس كافيا في حد ذاته . ونأمل ان تتجه الأطراف الأخرى نفس الطريق .

أثيرت ادعاءات كثيرة ضد اسراييل باسم تقرير المصير للأمم . اننا نحيد هذا المفهوم وقد أثبتنا ذلك في تأييدنا للكثير من الدول التي حققت استقلالها في جيلنا هذا في افريقيا وفي آسيا وفي كل مكان . ان حكومات هذه الدول وشعوبها تعلم ذلك تمام العلم ولكن ليس هناك علاقة بين هذا المبدأ وبين تلك المحاولة المشوهة لتحويل تقرير المصير الى أساس لتدمير دولة اسراييل كما تحاول بعض الدول . ان أى شخص على علم بالايديولوجية ومنظمة الاغتيال التي تطلق على نفسها اسم منظمة تحرير فلسطين وكذلك بالاعلانات التي ترددها دول الرفض العربية يمكن أن يرى ، دون أدنى شك ، ان تعبير " تقرير المصير " يستخدم لمجرد تدمير اسراييل .

وينبغي ألا يغرب عن بالنا ان عرب فلسطين قد حققوا تقرير المصير في الأردن وهي الدولة العربية في فلسطين بحكم تاريخها واقليمها وسكانها وثقافتها وجميع مرافق الحياة الوطنية فيها . ان اقامة دولة فلسطينية عربية ثانية عن طريق تشويه مبدأ تقرير المصير يعني خلق قاعدة متطرفة ومعادية لوجود اسراييل ذاته . ومن ثم فاننا لا نوافق على ذلك الشرط المشوه لتقرير المصير وهو في الحقيقة يعني تدمير الذات لدولتنا القديمة التي تضرب بجذورها في أراضينا .

ان برنامج الحكم الذاتي الذي اقترحنه للسكان العرب الفلسطينيين في يهودا والسامرة وقطاع غزة ، كما قبل من حيث المبدأ في اطار كامب ديفيد ، هو الاقتراح العملي الأول الذي يقدم من أجل حل كريم لاحتياجات السكان العرب في هذه المناطق . انه يحل محل جميع هذه الاعلانات الجوفاء التي فرق فيها العرب الفلسطينيين وضلّوا بها الدول والمنظمات الأخرى على مر السنين .

ان أحد التعبيرات المعبرة عن رفض جميع مقترحات السلام من جانب دول الرفض العربية يمكن أن نراه في ذلك البناء العسكري الذي لم يسبق له مثيل في الأسلحة التي تلقوها في الأعوام الأخيرة من الكتلة السوفياتية والتي اشتروها من الولايات المتحدة وغرب أوروبا . وفي غضون الأعوام

الثلاثة الأخيرة فان طلبات الأسلحة من جانب الدول العربية قد وصلت الى مبالغ مذهلة . ان كميات الأسلحة التي مدت بها تشير الهلع أيضا . وليس هناك مثيل لتلك الأسلحة التي تراكت في هذه المنطقة . ان هذه الأسلحة تهدف أولا وأخيرا الى تدمير اسرَائيل . ولكن الآثار المترتبة على هذه الأسلحة لا تقتصر على دولتنا فقط ، ولكنها في الأعم تستخدم في اشارة الحروب في هذه المنطقة .

اننا ندعو الأمم المتحدة لأن تأخذ علما بالبناء العسكري في دول الرفض العربية وأن تحثها على أن تقلل من هذه الأسلحة . ومن ناحيتنا فاننا على استعداد لكي نقدم هذا العمون في أي جهد مشترك للحد من الأسلحة في منطقتنا التي تجلس على فوهة بركان .

أود أن اتناول ناحية حاسمة أخرى لنزع السلاح . ان اسرَائيل قد أيدت دوما قرارات الجمعية العامة التي تهدف الى منع انتشار الأسلحة النووية . ان هذه المشكلة العالمية يمكن ، في اعتقادنا ، ان تحل على أفضل وجه عن طريق الترتيبات الاقليمية المتفاوض بشأنها . اننا منذ عام ١٩٧٥ قد نادينا دوما باقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط على غرار نموذج تلاتيللكو . وتعتقد اسرَائيل ان مؤتمرا دوليا لجميع دول المنطقة وفي المناطق المجاورة ينبغي أن يعقد ويؤدي الى اتفاقية رسمية تعاقدية متعددة الأطراف بين جميع دول المنطقة .

ونأمل في اثناء هذه الدورة للجمعية العامة أن نتوصل الى فرصة مواتية لكي نعرب عن آرائنا في هذا الصدد . وفي الوقت الراهن فانني أؤكد من جديد موقف حكومة بلادي وهو أن اسرَائيل لن تكون البادئة في ادخال الأسلحة النووية في النزاع العربي الاسرائيلي .

وفي الشهور الأخيرة فان القدس كانت محل هجوم على اسرَائيل في محافل دولية مختلفة . لقد كان هناك قدر كبير من النفاق في هذا الهجوم . والحقيقة هي ان موقف الديانات المختلفة في القدس لم يكن أفضل مما هو عليه الآن ، وذلك منذ توحيد المدينة من جانب اسرَائيل في عام ١٩٦٧ . وعلى مدى تسعة عشر عاما بين عام ١٩٤٨ و ١٩٦٧ فان الجزء الشرقي من المدينة كان تحت الاحتلال الأردني وقسم بالأسلاك الشائكة الى قسمين . ان الأماكن المقدسة لليهود قد دُست كما ان المعابد القديمة والمدافن قد حطمت بطريقة وحشية كما ان اليهود لم يسمح لهم بالوصول الى الأماكن المقدسة التي تعتبر شريان الحياة بالنسبة للشعب اليهودي . ويجب أن نقول أيضا ان المواطنين العرب المسلمين في اسرَائيل قد حرّموا أيضا من الوصول الى الأماكن المقدسة

خلال تلك الفترة الرهيبة . انني أسأل هل هناك صوت ارتفع في هذه المنظمة خلال هذه الفترة؟
اننا لم نسمع صوتا واحدا يشجب هذه الأعمال غير القانونية .

ومن ناحية أخرى منذ عام ١٩٦٧ ، وبغض النظر عن الديانة أو القومية ، كانت هناك حرية
في الوصول الى مدينة القدس وحرية العبادة في الأماكن المقدسة لكل الديانات . ان اسرائيل
قد أكدت مراعاتها التامة للطقوس الدينية لجميع الديانات التي تقوم بذلك في تلك الأماكن المقدسة
دون أى تدخل خارجي . ان هذا أمر معروف لكل شخص يعيش في القدس كما هو معروف لكل من زار
هذه المدينة . وليس هناك سند أو أساس لادعاء خلاف ذلك .

ولا حاجة بي أن استفيض في سرد تلك الروابط بين الشعب اليهودي وبين مدينة القدس.
ان الشعب اليهودي هو الشعب الوحيد الذي جعل القدس عاصمة له منذ ظهرت كدولة على مسرح
التاريخ والانسانية . وعلى مدى الأعوام العديدة من المنفى الذي تعرضت له المدينة فان الشعب
اليهودي كان يصلي ثلاث مرات في اليوم ، يوميا ، من أجل استعادة مدينة القدس .

وعلى مدى المائة والخمسين عاما الأخيرة ، فلقد كانت هناك أغلبية يهودية في القدس . وكل من يسعى الى أن يفصل القدس عن اسرائيل يسعى الى ابادة الشعب اليهودي . اننا نأمل في أن الدول التي تسعى الى تحقيق السلام والتي تعلم الحقائق السائدة في القدس اليوم ، سوف تحترم المدينة كعاصمة ذات سيادة لاسرائيل ، كمدينة لن تقسم بعد الآن ، وبنفس الطريقة التي تحترم بها اسرائيل الأماكن المقدسة لجميع الديانات والحريات في المدينة .

وأود أن اختتم كلمتي بدعوة أوجهها باسم أبناء اسرائيل الذين كانوا نبراسا والهاما لكثير من البشر . ان دعوتي هي من أجل السلام ، السلام الذي يكمن في جذور قيام الامم المتحدة . اننا نحن في اسرائيل نرمي الى السلام وقد فعلنا ذلك دوما منذ اليوم الأول لاستعادة سيادتنا القومية . وفي اعلان الاستقلال الذي صدر يوم تأسيس اسرائيل في عام ١٩٤٨ ورد ما يلي : " اننا نمد يد السلام وحسن الجوار لجميع الدول المحيطة بنا وبجميع شعوبها " . لقد قطعنا خطوات طويلة وقد منا تضحيات هائلة من أجل السلام . ولكن السلام مع اسرائيل لا يعني السلام دون اسرائيل ، أو السلام على حساب اسرائيل ، ولا يعني السلام في اسرائيل وهي ضعيفة محرومة من عاصمتها ومهيضة الجناح من ناحية الامن ومن الناحية الجيوستراتيجية . واذ كان السلام مع اسرائيل على هذا النحو ، فان السلام لن يتحقق لأن اسرائيل اذا كانت ضعيفة سوف تكون معرضة لهجوم لا يتوقف ومؤامرات لتدميرها .

وأود أن أناشد الدول العربية والدول المجاورة وكذلك عرب فلسطين الذين يعيشون في يهودا والسامرة . وقطاع غزة ، أن يصفوا الى نداء العقل وان ينضموا الى عملية السلام . وأود أيضا أن أدعو جميع الدول الاخرى في العالم الى أن تؤيد مسار السلام ، وأن تقنع الدول العربية الاخرى بأن تنهج هذا المسلك . ان منطقتنا لن تستفيد من هذا السلام فحسب بل سوف يستفيد منه العالم بأسره .

السيد حق (بنغلاديش) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، ان اعضاء وفد بنغلاديش يقدر هذه الفرصة التي اتاحت لهم للمشاركة في مداوات الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ويوجهون اليكم تحية شعب وحكومة بنغلاديش الحارة .

ان بنغلاديش ترحب بانضمام زمبابوى وسانت فنسنت وجزر فرينادين كعضوين جديدين فسي أسرة الأمم المتحدة . ونحن لا يساورنا شك في أن عضويتهم ستكون مصدر قوة إضافية للأمم المتحدة . وفي هذا الاطار ، فاننا نذكر بسعادة المشاركة الفعالة لبنغلاديش في مبادرة رؤساء حكومات الكومنولث في اجتماع لوساكا التي أدت نسي النهاية الى النقل السلمي للسلطات الي مثلي شعب زمبابوى المنتخبين .

ان وفد بنغلاديش يهنئكم بحرارة ، سيدي الرئيس ، على انتخابكم لرئاسة هذا المحفل الموقر ويتمنى لكم النجاح والتوفيق في القيام بواجباتكم ، تلك الواجبات المرتبطة بمنصبكم . واننا نود أن نسجل تقديرا الخالص لكفاءة وفعالية سلفكم سعادة السفير سليم احمد سليم في قيامه بمسؤولياته كرئيس للجمعية العامة .

واننا نود أن نهنئ أيضا السيد كورت فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة على جهوده المستمرة في دعم أهداف الأمم المتحدة ، وعلى الشجاعة والصبر والحكمة التي أثبتتها في معالجته لبعض التهديدات الخطيرة للأمن والسلم الدولي خلال العام الماضي .

ان بنغلاديش تأسف أسفا عميقا وتأسى لوفاة رئيس جمهورية يوغوسلافيا السابق فخامة جوزيب بروز تيتو ، وبوفاته لم تفقد يوغوسلافيا وحدها بل فقدت العالم أجمع قائدا ورجلا دولة كرس نفسه لقضايا السلم والحرية والعدالة ، كما ان حركة عدم الانحياز قد عانت من خسارة لا يمكن تعويضها . وكأحد أعضائها المؤسسين فانه قد غذى الحركة ووجهها حتى برزت كقوة سياسية عظيمة . وأثناء الفترات الحاسمة العديدة في نمو الحركة ، فقد كان صامدا وملهما .

اننا ننظر في قلق بالغ للتدهور المتزايد في الوضع الاقتصادي والسياسي في العالم . ان ازمة الشرق الاوسط قد زاد من حدتها ، التحدي المستمر من قبل اسرائيل للقرارات والمقررات التي اتخذتها الأمم المتحدة وبصورة خاصة حركتها الأخيرة غير المشروعة عندما أعلنت القدس "عاصمة أبدية لا يمكن تقسيمها" وهذه اهدانة لمشاعر بليونيين من المسلمين والمسيحيين وتعتبر انتهاكا صارخا للقانون الدولي واتفاقية جنيف . لقد أصبح الشرق الأوسط وهو من أكثر المناطق حساسية في العالم ، أكثر تفجرا مما كان عليه من قبل . وانه من الضروري لنزع فتيل الموقف في هذه المنطقة واقامة سلام دائم فيها ، انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة بصورة غير مشروعة بما في ذلك القدس

واعادة حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف بما في ذلك حقهم في اقامة دولة في وطنهم . ونحن نعبر عن قلقنا العميق أيضا بشأن التهديد الجديد للسلام والأمن في المنطقة كنتيجة لتصاعد النزاع المسلح بين العراق وايران . ونحن نأمل باخلاص في أن يستطيع قادة الدولتين الاستماع إلى النداءات التي وجهت اليهم بما في ذلك النداء الذي وجه اليهم من الرئيس ضياء الرحمن رئيس بنفلاديش من أجل انتهاء النزاع بين الاشقاء ومن أجل الاتفاق على ايقاف النزاع الى أن يتم حل مشرف له من خلال المفاوضات السلمية كما نادى بذلك مجلس الأمن مساء أمس .

وانه لما يقلق أيضا ان الأزمات في افغانستان وكمبوتشيا لم تحل بعد . وان بنغلاديش - بالتزامها بميثاق الامم المتحدة وبمبادئ عدم الانحياز - فانها تؤيد الاحترام الحقيقي للمسؤولية في السيادة وسلامة ووحدة أراضي جميع الدول ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . ولذلك ، فان بنغلاديش ترى بقوة ان حل هذه المشاكل يكمن في الانسحاب الفوري لجميع القوات الأجنبية ، وخلق الأوضاع التي تمكن شعب كل من هاتين الدولتين من اقامة الحكومة التي يختارها دون أي تدخل أجنبي عسكري أو غيره .

ان بنغلاديش تعارض أيضا جميع اشكال الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري والتفرقة العنصرية وتتعهد بتأييد جميع الجهود من أجل تصفيتها تماما . ان بنغلاديش - كما كانت من قبل - تعبر أيضا عن تضامنها الكامل مع شعب ناميبيا في كفاحه البطولي من أجل الحرية وتعترف بالمنظمة الشعبية لجنوب غرب آسيا كممثل شرعي لشعب ناميبيا .

ان بنغلاديش ترى ان السلم والاستقرار في منطقة ما لها أهمية قصوى . وقد عملت بنغلاديش دائما على تطوير علاقات الصداقة والتعاون مع جميع جيرانها . وفي ضوء سياسة بنغلاديش الخارجية ، كان اقتراح رئيس بنغلاديش بانشاء محفل لجنوب آسيا للمشاورات الدورية بشأن المسائل ذات الأهمية المشتركة والتعاون الممكن في المجالات الاقتصادية والثقافية وفي المجالات الأخرى . ولقد كانت الاستجابة لهذا النداء مشجعة ، ونحن نؤمن بأن مثل هذا المحفل سوف يسهم اسهاما فعالا في اقامة السلام والاستقرار والتعاون المنسجم في اطار اقليمنا .

ان المشاكل السياسية غير المحلولة وبؤر التوتر التي تزداد اتساعا والصراعات التي تمثل تهديدا للأمن والسلام ، ليست مظاهر منعزلة أو غير مرتبطة ، ومن الأساسى انها تقع في مناطق من العالم الثالث كسب معظمها استقلاله السياسي مؤخرا فقط ، وهي تمثل اتجاها متجددا في تنافس القوى وفي التوسع . وهذا في الواقع تطور مقلق يمثل انتقالا من احترام سيادة القانون الى استخدام القوة في العلاقات الدولية مع تصاعد لا مفر منه في سباق التسلح لم يعد قاصرا على الدول العظمى .

ان المسرح الاقتصادي في العالم مقلق أيضا . ان الدول النامية والدول المتقدمة تخوض على السواء معركة مريرة . فالدول النامية تخوض معارك ضد الفقر والجوع والمرض والأمية ، أما الدول

الصناعية فتخوض معارك ضد التضخم والانكماش والبطالة ، ومع ذلك ، فان الدول الأقل نموا كانت أكثر الدول التي أصيبت من جراء الأزمة الاقتصادية الحالية ، وهي تكافح كفاحا مستميتا من أجل البقاء على الحياة .

ان الوضع الاقتصادي والسياسي المتدهور ، يصحبه أيضا تدهور في القيم الانسانية والخلقية . ان موت الملايين بسبب الجوع وسوء التغذية يبدو انه لا يصدم الانسان . ان أربعة أخماس دخل العالم يسيطر عليها خمس سكانه . ولأسف فان معظم هذا الدخل يستخدم في الحفاظ على نوع من الحياة مؤسس على استهلاك مبدر أو على أغراض منتجة كصنع أسلحة أحدث وأكثر فتكا . وانني لا أود أن أكون نذير سوء ، ولكن اذا كان للعالم أن يستمر في هذه الأزمات الاقتصادية ، فان النتائج لا يمكن إلا أن تكون بشعة .

ان الأزمات السياسية والاقتصادية والخلقية التي تواجه العالم اليوم ، مرتبطة ارتباطا كاملا فيما بينها ، وهي أساسا جزء من أزمة أعم تشمل جميع المواقف والعادات والقيم والمؤسسات التي ورثناها . ان اسباب هذه الأزمات كامنة في هيكل نظام عالمي لا يلائم الحاجة الى التغيير في المجتمع الدولي . اننا نعيش في عالم جديد وعصر جديد ، ولكننا لانزال مكبلين بعادات ومواقف ومؤسسات لعصر بال . ونحن أعضاء في مجتمع دولي متكافل مترابط ، حولته التطورات في العلم والتكنولوجيا وبروز الدول في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية . ان مشكلتنا أساسا هي مشكلة كيف نكيف أنفسنا على المستويين الفردي والقومي مع الحقائق الجديدة والأهداف الجديدة والقيم الجديدة والمفاهيم الجديدة لنظام اقتصادي واجتماعي وسياسي .

ان بروز الدول المستقلة حديثا التي تمثل الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة هو أحد هذه الحقائق الجديدة ، وان القوة العسكرية والاقتصادية للدول الصناعية هي أيضا من الحقائق ، ولكن المفهوم القديم بأن دولة ما يمكنها أن تضمن أمنها السياسي والاقتصادي بزيادة قوتها العسكرية ، هو من قبيل الوهم ومن المفاهيم البالية وهذا لا يتفق مع التزام الدولة بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة بنقد استخدام القوة واحترام سيادة الدول الأخرى . ان السباق من أجل التفوق العسكري ، مؤسس بصورة واضحة على المفهوم البغيض القاضي بأنه كلما زادت قوة الدولة على التدمير كلما زاد أمنها ، ولكن تصاعد هذا السباق في التسليح قد أنشأ موقفا ساخرا

نجد فيه انه لا يمكن لأى من الدول المعظمى أن تدمر دولة عظمى أخرى دون أن تدمر نفسها . وقد أصبح من الواضح ان الترسانات المتزايدة للأسلحة الفتاكة لا تؤدى الى ضمان الأمن بل تهدده ، بينما نجد ان النفقات المتزايدة على التسليح التي زادت على خمسمائة بليون دولار أمريكي تمثل تهديدا للأمن الاقتصادى للعالم عن طريق تزايد التضخم والانكماش والبطالة .

ان العالم المعاصر قد وصل دون شك الى مفترق الطرق وهو يتحرك بالتدريج ولكن — بلا شك — تجاه توازن جديد في تناسق القوى وذلك بأن يحل الاستقطاب متعدد الأطراف بدلا من الاستقطاب الثنائي ، ونحو مفهوم جديد للسلام باحلال التكافل محل العزلة والتعاون محلل المواجهة . ان المشاكل التي تواجه البشرية في المجالات الخلقية والسياسية والاقتصادية ، تمثل عدم جدوى السياسة الوطنية القائمة على منهج انعزالي . ان العالم لديه الموارد والتكنولوجيا لمعالجة هذه المشاكل . وفي الواقع ، فان الموارد الفنية والمالية في العالم اليوم ، هي أكبر بكثير مما كانت عليه من قبل . ان كثيرا من الطاقات الانتاجية لا ينمى ، ولذلك فان ما نحتاج اليه هو تجديد الالتزام بالفلسفة التي تقول بعالم واحد لا يمكن تقسيمه ومتكافل ، وباستراتيجية شاملة لادارة موارد العالم على أساس تنمية طاقته الانتاجية على أسس عالمية شاملة .

انه من الواضح أن المشاكل التي تعاني منها البلدان المتقدمة والبلدان النامية هي مشاكل متشابهة ، وأن تلك المشاكل لا يمكنها أن تحل عن طريق العزلة وعن طريق المواجهة بل يمكن أن تحل عن طريق التعاون ، وعن طريق تفاهم أفضل للاحتياجات المتبادلة ، وعن طريق تطبيق أفضل لموارد العالم من أجل خلق انتاجية متزايدة ، ودخل متزايد ، وأسواق أكبر نجد فيها بضائع أوفر وخدمات أفضل ، بحيث نقلل من التضخم ونزيد من العمالة . ويجب أن نعترف بحقيقة ، ألا وهي أن العالم لا يمكن أن يبقى الى الأبد مقسما الى فقير وغني ، وكذلك ، فانه لا يمكن أن يقسم الأمن الاقتصادي والسياسي على أساس اقليمي . يجب أن نعترف بحق الجميع في الاستفادة من الأمن والاستقرار والسلم والاستخدام الأفضل والتوزيع الأمثل لموارد العالم اللانهائية .

ان المشاكل شاملة في طبيعتها ، وتتطلب منهاجاً شاملاً واستراتيجية شاملة . واذ ما تم اتخاذ منهج شامل على أساس المصالح المتبادلة وتكامل الجهود ، فان الانسانية يمكن أن تتخلص من مشاكل الجوع والمرض والامية التي يعاني منها ثلثا سكان العالم ، ومشاكل التضخم والركود والبطالة التي تعاني منها البلدان المصنعة .

والخلاصة ، أنه حتى نضمن الأمن الاقتصادي والسياسي للانسانية على أساس شامل ، فانه يجب :

- أولاً ، على كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، بما في ذلك البلدان المصنعة ، أن تحترم التزاماتها بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ؛
- وثانياً ، التخلي عن استخدام القوة في تسوية النزاعات ، والتعاون في اقامة وتعزيز سيادة القانون في العلاقات الدولية ؛
- وثالثاً ، تنفيذ التزامها بهدف نزع السلاح الشامل ؛
- رابعاً ، يجب على الدول العظمى ذاتها أن تكون المثال في منع الانتشار النووي عن طريق عدم انتاج أسلحة نووية جديدة ، وعن طريق خفض التدرجي لمخزونها من تلك الأسلحة ؛
- خامساً ، اتباع مبدأ انشاء مناطق سلام على سبيل المثال في المحيط الهندي وجنوب آسيا ، وجنوب شرق آسيا ، وافريقيا ، وأمريكا اللاتينية ؛
- وسادساً ، اقرار وتنفيذ استراتيجية دولية للتنمية عن طريق الاستخدام والتوزيع المرشدين

لموارد العالم وتكنولوجيته من أجل الاستغلال الكامل لامكانيات الانتاج في كافة أنحاء العالم ؛

سابعاً ، وضع " نظام الأمن الغذائي " حتى نضمن توصيل الغذاء من المناطق التي بها فائض ، الى المناطق التي تعاني من النقص في الغذاء ، وحتى نمنع حدوث مجاعات وسوء تغذية ، وكذلك نضمن تدفق الامدادات الملائمة الى البلدان التي لديها امكانيات للتنمية الصناعية السريعة ؛ ثامناً ، نقل الموارد الى البلدان الأقل نمواً في شكل منح خالصة وفي شكل استثمارات في المشروعات المشتركة ، وتنفيذ برنامج العمل الفوري من أجل الدول الأقل نمواً ، واتخاذ التدابير الملائمة من أجل نجاح مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البلدان الأقل نمواً في عام ١٩٨١ ؛

تاسعاً ، في إطار التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية ، فان الأموال الفائضة المتوفرة لدى الدول المصدرة للبتروول (الأوبك) بعد أن تقوم بكل احتياجاتها التنموية ، يجب أن تستثمر في بلدان نامية أخرى ، مع اعطاء أولوية للاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل نمواً فيما بينها ، وعلى نفس النسق ، فان البلدان الأكثر تقدماً فيما بين الدول النامية يجب أيضاً أن تعاون في الاسراع بحركة تنمية البلدان الأقل نمواً . ومن أجل تخفيف معاناة البلدان النامية بسبب زيادة أسعار النفط ، فان النفط يجب بيعه الى الدول النامية بأسعار ميسرة ، وللبلدان الأقل نمواً من بينها بنصف الثمن ؛

عاشراً ، في ضوء أزمة الطاقة ، فانه يجب اقامة شركة دولية ، بمعاونة من الدول المصنعة ، ودول الأوبك من أجل استكشاف وتنمية الطاقة في البلدان النامية ؛
حادي عشر ، يجب اعطاء أولوية قصوى أثناء عقد الأمم المتحدة الثالث للتنمية لمواجهة الاحتياجات الأساسية للانسان مثل الغذاء والمأوى والملبس والصحة ، والتعليم والعمالة كجزء لا يتجزأ من حقوق الانسان ؛

ثاني عشر ، طبقاً للمبادئ الأساسية في ميثاق الأمم المتحدة ، فانه يجب اعطاء أهمية خاصة لاحتياجات النساء والأطفال والشباب والمعاقين ؛

ثالث عشر ، يجب تكثيف الجهود من أجل ازالة بقايا الاستعمار والعنصرية ؛

رابع عشر ، في ضوء أهمية موارد قاع البحار للبلدان النامية ، فان الجهود التي تجرى حالياً من أجل تطوير واعداد مدونة للقانون الدولي ، ومن أجل وضع اتفاقية دولية تحكم نظماً

البحار وتضمن الاقتسام العادل والمنصف لتلك الموارد ، بما في ذلك اقتسام مياه الأنهار الدولية .
 وأخيرا ، خامس عشر ، قبول المبدأ الديمقراطي للمساهمة الكاملة ، والمتساوية لكافة الدول بما
 في ذلك الدول النامية في صياغة وتنفيذ القرارات في كافة مجالات العلاقات الدولية .
 ان الآباء المؤسسين لهذا المحفل الموقر ، كانت أمامهم رؤيا لمستقبل جديد لأسسنة
 الانسانية ، وقد اختطوا طريقا لتقدم الجميع مؤسسا على السلم والحرية والعدالة والمساواة والكرامة
 الانسانية . والتحدى الذي أمامنا اليوم هو ما يلي : هل يمكننا أن نتبع هذا الطريق الذي
 اختطوه تجاه هدف اقامة نظام جديد عالمي عادل في المجال السياسي والاقتصادي كما رأوه بأنفسهم؟
 واذا ما قررت الدول الأعضاء مواجهة هذا التحدي ، فإنا يمكن أن نحصل على السلم والأمن والتنمية
 التي نبحث عنها .

انني أود أن أختم كلمتي مكررا النداء الذي وجهه رئيس بنغلاديش الى الدورة الحادية
 عشرة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة .
 دعونا نتوجه الى الدورة الشاملة للمفاوضات القادمة بروح من المشاركة والتعاون ، وبإدراك
 كامل لالتزاماتنا الشاملة . ان مستقبلنا يتوقف على النتيجة المثمرة لتلك المفاوضات .

السيد برى (الصومال) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، يسعدني ان تقدم اليكم بالنيابة عن وفد بلادى . وبالاصالة عن نفسي بتهانينا وتهاني حكومة الصومال بمناسبة انتخابكم لرئاسة هذه الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة . ان انتخابكم لهو تحية مناسبة لبلادكم جمهورية المانيا الاتحادية ، وأيضا لخصالكم الشخصية ولحكمتكم ولسجلكم ، ولخبرتكم . وان وفد بلادى ليؤكد لكم تأييده وتعاونه معكم في ادارتكم لمدالات هذه الدورة حتى تنجح في مهامها . ونود أيضا ان نعبر عن تقديرنا لسلفكم السيد السفير سليم احمد سليم للعمل الشاق والانجاز البارع الذى حققه خلال فترة رئاسته للدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، وكذلك للمدورات الثلاث الاستثنائية التي رأسها خلال عام ١٩٨٠ .

ولا يغيب عني ان اذكر هنا ، الجهود المفضنية للسيد كورت فالد هايم الامين العام من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة والنهوض بالسلم العالمي والتقدم ، وعلى تكريسه لجهوده الشخصية لدعم مبادئ الميثاق ولمهمة تنفيذ واجبات الجمعية العامة ومجلس الأمن تلك الجهود التي لا تزال تجلب له الاحترام والتقدير من قبل المجتمع الدولي .

وأنة لمن دواعي سرورى ايضا ان اتقدم بالتهنئة الى شعب باسل من أجل تحقيقه لاستقلاله وان ارحب ايضا بانضمام دول اخرى الى عضوية الأمم المتحدة . وبالنسبة الى زمبابوى ، فاننا ننضم تماما الى مشاعر باقي الدول الأعضاء التي سبقتنا ، وذلك في الترحيب باحتلال زمبابوى لموقعها الحق في مجتمع الأمم الدولي .

ان وفد بلادى يتقدم ايضا بتمنياته القلبية الى حكومة وشعب سانت فنسنت وجزر غرينادين بمناسبة حصولهما على الاستقلال وعلى عضوية الأمم المتحدة ، فانها مع زمبابوى قد قريتا منظمتهما من هدفها المتمثل في العالمية .

وبما ان الدول الاعضاء تقيم التقدم الذى تم احرازه خلال العام الماضي تجاه التوصل الى حل سلمي للمشكلات الدولية وتحقيق اهداف الميثاق فانه لا يمكن انكار ان الحالة الشاملة للشؤون الدولية لا تفسح الا مجالا محدودا للتفاوض . ومرة اخرى نجد انفسنا فريسة للمشاكل التي اطلقت المجتمع الدولي من قبل ، وما زالت تثقله حتى الآن ، وليس هناك الا القليل من الأمل في التقدم نحو ايجاد حل لها عن طريق دعم اهداف ومقاصد الميثاق . وبعض هذه المشاكل قد زادت خطورتها بحيث أدت الى تلك المواقف التي تزيد من قلقنا . ومع ذلك فان هناك ازمان جديدة قد نشبت من

جراء تصرفات بعض الدول الأعضاء بالمخالفة للمبادئ الأساسية والجوهرية التي يتضمنها الميثاق ، والتي تصعد بالتالي من التوتر الدولي وتمثل تهديدات خطيرة للسلم ، والاستقرار العالمي . وفي الوقت الحالي ، فان هناك وضعاً مقلقاً حقا سائداً في القرن الافريقي . ولو ان هذه المنطقة لم تعرف سوى القليل من السلم والاستقرار خلال القرن الاخير ، الا ان التطورات التي حدثت خلال الاعوام الستة الاخيرة قد صعدت بشكل خطير من الأزمة السائدة . وفي الصومال ، فاننا ما زلنا نواجه مشكلة التعامل مع اكبر عدد من اللاجئين في العالم . ان عدد اللاجئين الذين نرعاهم في الوقت الحالي داخل وخارج المعسكرات قد تعدى مليوناً ونصف مليون فرد وهذا الرقم يزداد باستمرار نتيجة لتدفق يومي لما يزيد على الألف لاجئ يصلون الى هذه المعسكرات . وبما اننا نعرف من قبل بالفعل صعوبات التخلف والتضخم العالمي والكوارث الطبيعية ، فانه يسهل فهم ان مشكلة اللاجئين قد اقلت بعبء كبير لا قبل لبلادنا به . ونحن ممتنون للغاية للمساعدة التي حصلنا عليها بشكل مباشر ومن خلال منظمة الأمم المتحدة . ولكن اذا لم يقترب الرد الدولي على الأزمة التي تتزايد خطورة ، فان هناك آفا اخرى من النساء والاطفال الذين يشكلون قدراً رئيسياً من اللاجئين في الصومال ، سوف يموتون من الجوع والمرض في المستقبل القريب وبالتالي فاننا نوجه نداءً من أجل الحصول على مساعدة انسانية سخية ومستمرة حتى يمكن التخفيف من مأساة هؤلاء اللاجئين . ويجب علينا ان نؤكد ايضاً بأن اللاجئين في حد ذاتهم هم مظهر مشكلة أعمق من ذلك . ومن المهم بوجه خاص ان يفهم المجتمع الدولي وأن يصر على التوصل الى حلول عادلة للمشاكل السياسية الكامنة ، التي هي السبب الرئيسي لموقف اللاجئين في القرن الافريقي . وفي حالة الصومال الغربي ، فان اللاجئين يهربون من ديارهم وذلك بسبب القمع والتعذيب الذي يتعرضون له وبسبب الدمار الذي تلحقه بهم تلك الحرب غير العادلة ، والتي تشن ضد هم من قبل العصابة الحاكمة في اديس أبابا منذ نهاية القرن الماضي ، وخلال هذا القرن أيضاً . ونظراً لتجمع كل وسائل الابادة والطرده الاجباري والتدمير الشامل لجميع وسائل الحياة ، فان النظام الاثيوبي الحالي يحاول تهجير جميع السكان من الصومال الغربي ، وهو يهدف من وراء ذلك الاسلوب الفاشي الى ان يحدث تغييراً كاملاً للتكوين السكاني والعرقى للاقليم وتحقيق الحل النهائي عن طريق فرض جنسيات اخرى مكانهم ، تحت دعوى عملية اعادة الاستيطان للأفراد النازحين .

ولقد سبق للمجتمع الدولي ان أدان بالفعل السياسات الوحشية وغير الانسانية التي مارستها القوة في الامبراطورية الأثيوبية ، التي تعلمت تماما انتهاك حقوق الانسان وهو من الامور المعروفة عنهما الآن . ان مثل هذه الخطط الرهيبة يجب ان نعترض عليها ولكن ليس عن طريق شعورنا الانساني واخلاقياتنا ولكن بمواجهة آثارها ، حيث ان هذه المحاولات لها سوابق اخرى مشابهة في الماضي .

ان مأساة اللاجئين في كل شمال شرق افريقيا ، هي تعبير واضح عن الموقف العدواني من جانب نظام أديس ابابا في جهوده الواهية من أجل مواجهة مشاكله الداخلية والخارجية بجهد فاشل . وعندما عجز عن قمع حركات التحرر التي تتزايد قوتها ، فان هذا النظام قد زاد من التدخل المباشر من قبل الاتحاد السوفياتي وهو قوة تمارس بوجه خاص أخيرا استفلالها لهذه المواقف وهو ما أصبح مشهورا عنها . وعن طريق تسليح الدولة العميلة على نطاق واسع وبواسطة قوى وأطراف ثالثة ، فان الاتحاد السوفياتي قد نجح في اكتساب قواعد متقدمة لعملياته العسكرية بقصد تحقيق سياساته الاستراتيجية والاقتصادية الشاملة وطموحاته في المنطقة الحساسة التي تحكم الطرق التجارية في البحر الاحمر وفي المحيط الهندي وفي الخليج العربي .

ان هذه المواقف تسيء الى من يحاولون الكفاح من اجل منحهم حق تقرير المصير والاستقلال ، وقد شجعت على اصرار واستمرار الاستعمار من قبل النظام الاجرامي في اديس ابابا الذي يحاول دائما احباط جميع الجهود الهادفة الى التوصل الى ايجاد حل عادل للمشاكل القائمة في القرن الافريقي من خلال المفاوضات . ويمكن القول بأن السلم والاستقرار وأمن شعوب ودول المنطقة ، معرض للخطر في الوقت الحالي ، وليس في وسع أية دولة ان تواجه وحدها مثل هذا التحدي ، وبالتالي يجب على الحكومات ان تلعب الدور المتوقع منها عن طريق شعوبها وعن طريق المجتمع الدولي ، وذلك بالنظر الى التزامها ازاء الميثاق الذي يفرض عليها حماية السلم والأمن الدولي وبالتالي اتخاذ جميع الاحتياطات الضرورية .

ومن المدهش حقا أن يكون وزير خارجية الاتحاد السوفياتي هو الذي يتهم أية دولة بتعريض السلم للخطر ، كما حدث في البيان الذي القاه في ٢٣ أيلول/سبتمبر . وأود أن أسجل انني أؤكد لهذه الجمعية الموقرة ، انه ليست هناك أية اتفاقات حديثة أو قديمة أبرمتها حكومة بلادي تسمى بمقتضاها باقامة قواعد عسكرية أجنبية في بلادنا . ومن ناحية أخرى فلا يحق لحكومة الاتحاد السوفياتي أن تبتدي حكما أخلاقيا على الصومال عندما يتعلق الامر بالقواعد .

فمن المعروف ان الاتحاد السوفياتي يحاول جامدا اقامة شبكة من القواعد العسكرية في القرن الافريقي والبحر الأحمر والمحيط الهندي وفي اماكن أخرى ، فهناك أكثر من ثلاث قواعد عسكرية سوفياتية قد اقيمت بالاتفاق بين الاستعماريين في اديس ابابا ومواني اريتريا في مصوع وعصب وجزر الدهل في البحر الاحمر . هذا بالإضافة الى استعمالها لكل المطارات العسكرية والمدنية في اثيوبيا لفرض الهيمنة السوفياتية .

وانا ما نحينا جانبا موضوع التدخل السوفياتي فمن الواجب عليّ أن أركز مرة أخرى على أن كل مشاكل القرن الافريقي تعود الى سبب جذري واحد ، وانا اشير بالتأكيد الى استمرار روح الاستعمار من جانب الحبشة ، فبالرغم مما يسمى بالثورة الاشتراكية ، فان النظام في اديس ابابا لم يتخل بتاتا عن محاولته لاستعباد شعوب الصومال الغربي ، واريتريا ، وتيجراي ، واوروميا وآبوا . ان الأنشطة الاستعمارية للحبشة في هذه الاراضي ، ليست محل شك على مدى التاريخ كما انها اعمال غير مشروعة وغير اخلاقية كذلك . ففي هذا العصر من التحرر ، حيث تهب رياح الحرية طولا وعرضا في كل أنحاء القارة الافريقية لم يكن هناك بد من أن تمسك بالسلح الشعوب المتعرضة للقمع وان تطالب بالفهم والتشجيع من قبل كل من يحبون الحرية في هذا العالم .

ان هذا المزيج الخطير ، من العسكرية ، والتدخل الاجنبي والمواجهة وعدم الاستقرار ، هي نتائج انكار الحقوق التي لا يمكن انكارها أو التصرف فيها لهذه الشعوب ، في تقرير مصيرها وتحديد قدرها . ولما استمر هذا الموقف فان السلم والأمن الدوليين سيتعرضان للخطر . ان حكومة بلادي مازالت بكل تأكيد على استعداد لمناقشة المشاكل المتعلقة بالقرن الافريقي مع كل الاطراف المعنية بشكل مباشر ، وتؤيد دون تحفظ مبدأ حق كل الشعوب في تقرير المصير وفي التحرر .

وللأسف الشديد ، كما أشار رئيس منظمة الوحدة الافريقية في بيانه امام الجمعية في ٢٤ ايلول/سبتمبر ، فان الاجتماع الوزارى ، للجنة المساعي الحميدة بشأن النزاع الاثيوبي - الصومالي لم "تقابل بالنجاح . ويبدو أن التوتر قد زاد مؤخرًا " . (A/35/PV.8 , P.18) . ان اسباب هذا الفشل واضحة تمام الوضوح . ففي مداواتها فان اللجنة لم ترع الحقوق المشروعة لشعب الصومال الغربي وهي الحقوق التي تشكل صلب المشكلة . ان اللجنة كذلك ، وهذا من الأمور الفريية - لم تنجح في أن تكرر مرة أخرى ، الموقف المعروف لمنظمة الوحدة الافريقية وهو أن كافة القوى الاجنبية يجب ان تمتنع عن التدخل في الشؤون الخارجية لافريقيا .

ان الحقيقة المؤلمة هي أن العصابة الاستعمارية في اديس ابابا ليست لها أية مصلحة في اتخاذ مثل هذه الخطوات البناءة التي من شأنها التخفيف من التوترات بل على العكس من ذلك فقد انطلقت هذه العصابة في التصعيد المستمر الذى لا يؤثر فقط على الشعوب المقهورة في الصومال الغربي ولكنها تؤثر كذلك على جمهورية الصومال الديمقراطية نفسها . انها لا تكتفي بتسليم الآبار ، وقصف وحرق القرى والجماعات ، بل انها منذ بداية هذا العام ، فان القوات البرية والجوية لاثيوبيا وحلفائها كررت هجماتها المسلحة ضد المدن والقرى ومخيمات اللاجئين داخل الصومال . ان مثالا صارخا لهذا الأمر هو ما حدث في ٢٧ من آب/أغسطس عندما قامت قوة عسكرية ميكانيكية تدعمها الدبابات والمدفعية وطائرات القتال بغزو بلادى . لقد توفقت هذه القوافل في أراضيها الى مناطق بعيدة على طول الحدود الواقعة في الطرف الشمالي الشرقي من البلاد مسببة قدرا كبيرا من الدمار سواء في الارواح أو الممتلكات . ورغم ذلك فان القوات المسلحة للصومال قد أرغمتها على التراجع . ومن الواضح تماما ان دعاة الحرب من قادة اثيوبيا قد فشلوا في تعلم درس من تلك التجربة . فهناك مزيد من الاعتداءات من قبل القوات البرية تجرى بشكل متكرر قرب مدينة دولو ومدينة يت التي قصفت من الجو* .

* تولى الرئاسة (نائب الرئيس) السيد رضا الدين (ماليزيا) .

ان تصرفات عسكرية وحشية مماثلة ترتكب يوميا ضد شعوب مستعمرة اخرى تناضل تحت القمع الحبشي . ولأضرب مثالا على ذلك ، فان شعب اريتريا الذى تم الاعتراف بوضعه الوطني عن طريق الامم المتحدة والذى قام حقه في تقرير المصير على أساس الاتحاد مع اثيوبيا الذى اقامته هذه الجمعية في ١٩٥٢ ، قد القي جانبا ويازدرأه من جانب النظام الاستعماري مما اضطر هذا الشعب ، مثله مثل شعب الصومال الغربي الى حمل السلاح لحماية حقوقه . ولا يستطيع العالم ان يتجاهل مثل هذا الكفاح من أجل الحرية ، ليس لمجرد انه عادل ومشروع ولكن لان الصراعات في القرن الافريقي ، كما هو الحال في جنوب شرق آسيا ، والشرق الاوسط ، قد اتاحت الفرصة لانتشار نوع جديد من الامبريالية والهيمنة .

ان الكفاح التحرري هو رد الفعل الطبيعي لشعوب افريقيا حيثما بدت ظواهر الاستعمار ان هذا حقيقي بالنسبة للجنوب الافريقي وكذلك في الشمال الشرقي . ومن واجبنا جميعا أن نؤيد ونشجع التحرر في افريقيا وفي كل مكان حتى يتحقق التحرر بالكامل ، وحتى يتم القضاء على القلعة المتبقية من أنظمة الاستعمار والقمع مهما كان لونها أو أصلها وتصبح في نمة التاريخ . لقد تحدثت عن الاحتفال المملوء سمارة لحكومة وشعب الصومال للانتصار المدوي لشعب زمبابوى . وفي نفس الوقت فاننا نفكر ليس فقط في مشاكل الصومالين الغربيين ، والاريتريين ، بل نفكر كذلك في الظروف التي تجعل شعب ناميبيا واقعا حتى الآن تحت السيطرة غير المشروعة ، للعنصرية والاستعمار ، وكذلك ، كمعظم شعوب جنوب افريقيا التي تعاني من امتهان الكرامة ، ومن لانسانية الفصل العنصرى .

وخلال السنوات الخمس الأخيرة ، فقد تم توجيه عديد من التحذيرات الى جنوب افريقيا وذلك من قبل مجلس الامن حول مسألة ناميبيا ، ولكن نظام الاقلية لم يهر التفاتا لهذه التحذيرات . لقد امكن لجنوب افريقيا ان تستمر في ادعائها . ان حكومتي تشارك الغالبية العظمى من الدول الأعضاء خيبة الأمل لأن المفاوضات التي دعت اليها الدول الغربية قد عقدت تحت ستار معين بينما يستمر نظام بوتوا ، في نفس الوقت ، في وضع انظمته العميلة في ناميبيا وفي شن اعتداءات عسكرية ضد سوابو الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا ، وضد جمهورية انغولا . اننا نوجه نداءا جديدا الى مجلس الامن ان يفي بالتزاماته تجاه شعب ناميبيا .

وفي اطار جنوب افريقيا نفسها ، فان من يسمون بحماة الحضارة الغربية ينزلقون الى اعماق جديدة أكثر وحشية . ان آخر افعالهم هي الخنق بالغاز ، وسجن ، وقتل صفار الطلبة الذين يعارضون مستويات التعليم الدنيا وكذلك قتل المئات من الرجال والنساء في شارينيل . ان حكومة بلادى مقتنعة بأن معاقل العنصرية والاستعمار في الجنوب الافريقي سيتم القضاء عليها ، ان الصومال تؤيد بحزم أى اتفاق عام دولي في الرأى بفرض العقوبات الالزامية ضد جنوب افريقيا طبقا للفصل السابع من الميثاق ، لأن لذلك ما يبرره ، ان انه يشكل سلاحا اساسيا في الكفاح ضد الاستعمار والعنصرية في الجنوب الافريقي .

وأود أن أنتقل الآن الى مشكلة تهمنا جميعا وهي تتعلق بالحقوق الأساسية وحرييات الانسان كما تم الاعراب عنها في الميثاق كما انها تهدد السلم والأمن الدولي ، ألا وهي قضية فلسطين . ومن الواضح تماما فيما يتعلق بمسائل حق تقرير المصير واقامة الوطن الفلسطيني ، فان اسرائيل لا تزال تتحدى بصف جميع الجهود الدولية . ان عدم احترامها لمعايير القانون الدولي والاخلاقيات ، ينعكس في اسراعها في سياستها التوسعية وسياسة الضم التي تمارسها في الأراضي المحتلة وفي تصرفاتها العدوانية ضد لبنان .

فالى أى مدى يسمح لاسرائيل بأن تظل مسترسلة في تحقيق أحلامها في التوسع ، الى حد أنها - قامت أخيرا بضم مدينة القدس المقدسة بصورة غير مشروعة واعتبرتها العاصمة الألفية لها ؟ اننا لعلنا قناعة من أن احترام روح ونصوص المبادئ الرئيسية التي تضمن الحقوق الأساسية للانسان والتي نص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وكذلك في القرارات المعنية للجمعية العامة ومجلس الأمن ، يشكل الأساس الوحيد المناسب لاقامة سلم عادل ودائم ومنصف . ومن وجهة نظرنا ، فان هذا الاحترام يتلبد اتخاذ تدابير من قبل المجتمع الدولي من أجل اجبار اسرائيل على الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة ، ومن أجل ضمان حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وحقه في اقامة دولته .

ان وفد بلادي يمكنه أن يؤكد انه يؤيد تنفيذ الاعلان الخاص باعتبار منطقة المحيط الهندي منطقة سلم . وبصفتنا عضوا في اللجنة المختصة المعنية بدراسة هذه المسألة الهامة ، فاننا نؤيد عقد المؤتمر المزمع عقده في سرى لانكا في ١٩٨١ . وعلينا أن نشير رغم ذلك الى أن المساعي الحميدة لهذا المؤتمر لا يمكن تحقيقها ، الا عندما تقوم قوات الدولتين العظميين - وأؤكد أيضا على قوات عملائهما - بالعودة الى بلادها ، وأن تكف عن استمرارها في معارضة التلعات المشروعة ، وفي بعض الأحيان معارضة كفاح سكان هذه المناطق ، من أجل العيش في سلام ومن أجل تقرير مصيرها بحرية .

ورغم أن هناك مناطق عديدة من العالم تعاني من نزاعات طال أمدها ولا تزال دون حل ، فان هناك أيضا نزاعات جديدة تظهر ، ويهود ذلك جزئيا الى وجود قوات أجنبية . وينطبق هذا الوضع على كمبوتشيا الديمقراطية وعلى افغانستان ، حيث يمنع التدخل الخارجي في شؤون هذين

البلدين من أن يحددا مصيرهما ومستقبلهما بنفسيهما . ومن وجهة نظرنا فان الانسحاب الفوري لجميع القوات الأجنبية من أفغانستان ومن كموتشيا هو من الشروط المسبقة الضرورية ، والتي لا غنى عنها لاقامة مناخ من السلم والأمن الدولي في الهند الصينية وفي غرب آسيا .

ومن الأمور المقلقة والمثيرة للكتابة ، فشل الدولتين العظميين في احراز أى تقدم حقيقي في مجال نزع السلاح ، ذلك لأن هناك ثروات هائلة وموارد كبيرة وقيمة تبتد في كل عام بدعوى تحقيق دواعي الدفاع ولكنها في الحقيقة تنفق من أجل تحسين وسائل القتل والابادة وذلك باكتشاف أسلحة جديدة وأسلحة نووية تزداد تعقيدا ، يمكنها أن تحطم البشرية عدة مرات . ان سباق التسلح هو حلقة من سلسلة الآثار التي نشهدها في النظام النقدي الدولي والتي تحدث الاختلال في هذا النظام ، ومن ثم تؤدي بدورها الى حالة التضخم واجراءات الحماية من قبل الدول الصناعية الكبرى ، وتدهور التجارة العالمية ، والزيادة الحادة في العجز التجاري الذى تعاني منه البلدان النامية ، وبالتالي فانها تؤدي الى احداث خفض كبير في المعونة من أجل الانماء .

وتبقى حقيقة أخرى ، وهي انه رغم ذلك فان الدفاع الحقيقي ضد حدوث فوضى أكبر ، يكمن في التقريب وليس في التوسيع من الفجوة الخطيرة القائمة بين الدول المتقدمة والنامية أى بين الشمال والجنوب . وهناك توقعات مقلقة تذكرنا بالواقع المخيف والمتمثل في امكان حدوث حالة من المجاعة في العالم بحلول عام ٢٠٠٠ . ان حكومة بلادي تحت الدول الفنية والصناعية على أن تحول مواردها وطاقاتها التي كرس حتى الآن لسباق التسلح المدمر ، الى النهوض بعملية الانماء . على انه تحذونا القناعة بأن سلسلة جديدة من الأحداث سوف تجرى ، بحيث تكون مفيدة لجميع الدول ، كما تضمن تحقيق السلم العالمي والتقدم .

ولهذه الأسباب ولأسباب أخرى ، فان التقدم الاقتصادى للعالم كان متوائما للغاية منذ عقد مضى ، وفي نفس الوقت فان عدد سكان كوكبنا يتزايد بقدر كبير . ونحن في العالم النامي نتأثر باتجاهات اقتصادية معاكسة ، سبق أن وصفتها ، ونتأثر أيضا بالزيادة السريعة في أسعار البترول . واننا نعترف بوجه خاص من جراء هذه الأوضاع بضرورة اعتماد تدابير جديدة أوسع نطاقا ، وهذا ما اقترحه السيد الأمين في ١٥ أيلول / سبتمبر في ختام الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ناقشت الموقف الاقتصادى الحرج ، والتي وافقت بالاجماع على نص من أجل استراتيجية العقد الثالث للأمام

المتحدة للانماء . وعلينا أيضا أن ننظر بعين الاعتبار الى أن الدورة الاستثنائية قد وافقت على اعتماد قرارات بشأن تقديم معونة خاصة للبلدان الأقل نموا .

وإذا فكرنا من ناحية أخرى بأن أهداف العقد الثاني للانماء لم يتم تحقيقها بالنسبة لأغلبية الدول ، فسوف نجد انه من الضرورة بمكان الآن ، أن نبدأ في إعادة هيكلة النظام الاقصادى الدولي . ولا يمكننا على الاطلاق أن نخفي الاحباط الكبير الذى شعرنا به ، نظرا لفشل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الخامس . وبالنظر الى أن البدء في المفاوضات العالمية المتعلقة بالتعاون الدولي من أجل الانماء لم تبدأ بعد ، فان علينا أن نسلم بأن الدول التي تعتبر مميزة من جراء النظام الحالي عليها أن تعترف بضرورة التكافل القائم في عالمنا اليوم . ان الموقف الذى تتبناه هذه البلدان يجب أن يتغير بصورة جذرية . لقد جذب الأونكتاد الخامس الانتباه الى برنامج عمل ملح ، وحدد التدابير الواجب اتخاذها من أجل مساعدة البلدان النامية خلال السنوات القليلة القادمة . ان برنامج العمل الأساسي للأونكتاد بالنسبة للثمانينات ، يمكن أن يقدم للبلدان الأقل نموا في المجتمع ، حد أدنى من الدعم في مجالات التغذية والصحة والاسكان والمواصلات والتعليم والعمالة .

ان مثل هذه المسائل ، هي مسائل ملحة بوجه خاص بالنسبة لبلدان مثل بلادي ، التي تقع من حين الى آخر ضحية لكوارث طبيعية وتتعرض لمشاكل أكثر خطورة على المدى الطويل ، مثل مشكلة التصحر ، وعليها في نفس الوقت ان تواجه مشاكل التضخم وارتفاع الأسعار . ولم يفت الوقت بعد من أجل تنفيذ الخطوات التي تمت التوصية بها ، لتطبيق استراتيجية العقد الجديد للانماء ، لفائدتنا جميعا ومن ثم لصالح البشرية جمعاء وبقائها .

السيد موزندا (زمبابوى) (الكلمة بالانكليزية) : نيابة عن فخامة الرفيق

كانان يانانا ، رئيس جمهورية زمبابوى ، والأونورابل الرفيق روبرت موغابي رئيس الوزراء وشعب زمبابوى أحييكم جميعا وأود ان أنقل اليكم تحيات وأطيب تمنيات شعب زمبابوى . اني ممتن لهذه الفرصة التي اتاحت لي لكي أخطب هذه الجمعية الكبرى في العالم . ان المشاعر تجتاحني لهذه الفرصة ولتحقيق ان احتل مكاني اليوم في الدورة العادية الخامسة والثلاثين للجمعية العامة لأول مرة كرئيس لوفد من حكومة زمبابوى التي حققت سيادتها بجدارة .

ونيابة عن بلدي ووفدي ، وبالاصالة عن نفسي ، أود ان أهنيء الرئيس فون فيشمار على انتخابه لذلك المنصب الرفيع لرئاسة هذا المحفل الموقر . ولاشك لدي في أنه سوف يظلمح بواجباته بمثابرة ، وبذلك الكفاءة التي ميزت أداءه الرسمي لمهامه الذي أقتنع هذا المحفل بأسره ومؤيديه لكي ينادوا باختياره رئيسا للدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة .

واني وبلدي نشاركه في اعتقاده الراسخ الذي تبين في خطابه الافتتاحي ، والمتعلق بتحيزه الايجابي للمساواة بين البشر ، تحيزه الايجابي للتعايش السلمي بين الأمم وایمانه بقُدرة الأمم المتحدة على ايجاد حلول للمشكلات المطروحة عليها . واني أتمنى للرئيس شخصيا ولحكومة جمهورية المانيا الاتحادية ، نجاحا في رئاسة الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

واني اغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أعرب عن تقدير وامتنان بلدي وتقديرى وامتناني الشخصي لشقيقي وزميلي وصدیقي الشخصي ، الأونورابل السيد سليم احمد سليم من جمهورية تنزانيا المتحدة لذلك المستوى الرفيع الذي رأس به الجمعية العامة خلال فترة رئاسته . ان طريقته العادلة والحازمة ومبادرته الدؤوبة وحماسه الذي لا يخمد من أجل تحقيق مساواة عالمية وسلام وهدوء ، والتي ميزت أداءه لمهامه ، قد جعلت له ولبلاده وللأمم المتحدة ، عددا لا يحصى من الاصدقاء ، وأتاحت أملا للشعوب المضطهدة وللأمم التي تتضور جوعا ولذین يعانون من سوء الصحة ، في أنهم - يوما ما - سوف يجدون حلا لمشاكلهم ، وان بلدي فخورة بقيادة السيد سليم احمد سليم . ان دول خط المواجهة في الجنوب الافريقي تزدهر بقيادةه ، ومنظمة الوحدة الافريقية فخورة بقيادةه . ولقد تأثرت دول عدم الانحياز بقيادةه وكذلك الأمم المتحدة . وقد عبر عن ذلك فعلا العديد من المندوبين .

اني ووفدي نتقدم بالتهناني الخالصة وبالاحترام والتقدير الى الأمين العام للأمم المتحدة لخدماته البارزة التي يقدمها للبشر ، ولحيادته التام في القيام بمهامه . واني أود ان أشكر الأمين

العام لانفاق وقته الثمين في حضور احتفالات استقلال زمبابوى في بلدى في نيسان / ابريل من هذا العام حيث تعرّف في ذلك الوقت على حركة التعمير واعادة توطيّن المواطنين .

وانني أود ان أهنيء وأن ارحب بالدولة الشقيقة سانت فنسنت وجزر غرينادين ، من خلال رئيس وزرائها الأونورابل السيد كاتو ، لانضمامها الى عضوية الأمم المتحدة في السادس عشر من الشهر الحالي . واننا نهنئها كذلك على تحقيق استقلالها ونتمنى لها النجاح في بناء وطنها وفي قيامها بالتزاماتها الدولية . وانني ان ارحب بأشتاونا من سانت فنسنت وجزر غرينادين ، فاني أود أن أؤكد من جديد ، نيابة عن بلدى العضو الجديد في هذا المحفل ، اننا نحترم احتراماً كبيراً أعضاء الأمم المتحدة . اننا نتمسك بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ، وسوف نحاول ان نبذل أفضل ما في وسعنا في العمل من أجل تحقيق هذه المبادئ والمقاصد .

وكما يعلم الجميع ، فان نضالنا من أجل التحرير كان طويلاً وباهظ التكاليف . وخلال الاعوام الطويلة من المواجهة المسلحة ، فقد فقدنا الآلاف من المواطنين ولقد عانى شعبنا في المناطق الريفية من مصاعب لا مثيل لها ، فقد اقتلع الكثيرون من ديارهم وانقلبت حياتهم العادية رأساً على عقب . وقد غادر البلاد حوالي ربع مليون من اهالي زمبابوى وخلقوا أوضاعاً لا جئيين في البلدان المجاورة ، ولا سيما في بوتسوانا وموزامبيق وزامبيا . ان اكثر من نصف مليون شخص قد اقتيدوا من قبل قوات معادية الى ما يسمى " بالقرى المحمية " على غرار ما حدث في حرب فييت نام . ان هذه القرى المحمية قد اجتاحتها الجوع والمرض . كما ان اشخاصاً كثيرين قد لجأوا الى مدننا حيث خلقوا ظروفاً يرش لها . ان اقتصاد البلاد الذي وجه لحرب فرضها النظام غير المشروع ، والذي أنفق ٣١ مليون دولار زمبابوى يومياً على هذه الحرب ، قد أصابه الاضطراب . وبالإضافة الى ذلك ، فان اقتصادنا قد وجه لخدمة احتياجات الأقلية البيضاء والمصالح الأجنبية مع الاستبعاد العظمي للأغلبية الافريقية وهذا يفرض مشاكل ضخمة في التعمير واعادة السكان ، واعادة التوطيّن ، واعادة البنية الاقتصادية واعادة التوزيع العادل لثروتنا القومية .

وبالنسبة لعملية التعمير ، واعادة الاستيطان واعادة البنية الاقتصادية ، فاننا مصممون على تصحيح هذا التراث الاستعماري وما نجم عن الحرب . اننا نسير قدماً في تصميمنا على بناء مجتمع غير عنصري ونعترزم اتاحة جميع الفرص الاقتصادية لجميع أهل زمبابوى على أساس من المساواة ، ولقد

أوضح رئيس وزرائي في مناسبات عديدة ، اننا عازمون على بناء مجتمع اشتراكي وقائم على المساواة في زمبابوى ، آخذين في الاعتبار الظروف الاقتصادية الموضوعية لاقتصاد رأسمالي تواجد لمدة ٩٠ عاما خلال العهد الاستعماري .

اننا ، بتأييد من الأمم المتحدة في هذه الجمعية ، مصممون على النجاح في جهودنا من أجل إعادة التعمير وإعادة الاستيطان . اننا نسعى الى الحصول على مساعدة من أولئك الذين ساعدونا في الماضي . اننا نسعى الى الحصول على مساعدة من أولئك الذين ربما كانوا قد شكوا في نوايانا ، والذين يجب عليهم الآن ألا يكون لديهم شك في ان حكومة زانوترب في بناء مجتمع غير عنصري قائم على مبادئ ديمقراطية وعلى حكم القانون و ارادة الأغلبية . وانني متأكد من أن دول أعضاء كثيرة قد قرأت تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الوارد في الوثيقة (S/14121) ، وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٦٠ (١٩٧٩) . الذي أوضح تماما بعضا من أولويات إعادة التعمير وإعادة الاستيطان في بلادي . وانني أود ان اشكر السيد كورت فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة نيابة عن حكومة وشعب زمبابوى على تحديده لمشاكل التعمير الخاصة بنا في السعي الى الحصول على مساعدة مالية ومادية .

انني لأتشرف بتوجيه خطابي هذا لهذه الجمعية لأنه بفضل ذلك التأييد المعنوي والسياسي والدبلوماسي والمادي من جانب أعضاء هذه الهيئة العظيمة ، استطعنا أن نحصل على الاستقلال . انهم قد أيدوا قضية نبيلة وعظيمة ، وان هذا التأييد قد مكّنا من انهاء ١٥ عاما من اعلان الاستقلال من جانب واحد ، و ٩٠ عاما من السيطرة الأجنبية ، والعنصرية والاستغلال الاقتصادي . ومن الملائم بالتالي أن تسمحوا لي ، بعد استذنائكم ، أن أزجي على الأقل تحية لبعض الأمم أو لبعض المناطق التي أسهمت في هذه القضية النبيلة .

أولا وقبل كل شيء ، هناك تلك العلاقات الخاصة بيننا وبين المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى . وكدولة استعمارية في أول الأمر ، فان بريطانيا قد فرضت علاقة علينا ؛ ولكن ، لحسن الحظ ، أصبحت تعود بالفائدة على كل منا . لقد أصبحت أكبر دولة تقدم المساعدة لبلادنا ، رغم ان رئيس وزرائي قد أشار في مناسبات عديدة ان حجم هذه المساعدات ليس على مستوى توقعاتنا . اننا لن ننسى انه عن طريق المساعي الحميدة للحكومة البريطانية الراهنة ، فان اتفاق لانكستر قد تحقق وتبلور في ذلك الانتصار الانتخابي وتحقيق الاستقلال .

ان بريطانيا قد أيدت ارتباط بلدي بالجمعية الاقتصادية الأوروبية وان هذه الائمة كانت موضع تقدير كبير من جانبنا . وبينما تقدّر زمبابوى العلاقات الثنائية القائمة والتي سوف تتطور ، فانها على علم تام بالفوائد التي يمكن ان تتحقق عن طريق ارتباطنا بالجمعية الاقتصادية الأوروبية . ونأمل في ان العلاقات مع مجموعة الأفروكاريبين والباسيفيكي والجمعية الاقتصادية الأوروبية سوف تبرز تقدما الى حد يمكننا من الاسهام على قدم المساواة ، وليس فقط كمصدر للمواد الأولية وتلقي المعونة .

ان زمبابوى ، ربما عن طريق المصادفة وليس عن عمد ، قد أصبحت أكبر دولة تصنع السلع الأولية والوسيطة ، وحتى بعض المنتجات المصنعة . ونظرا لتنوع المنتجات الزراعية والمعدنية ، فان زمبابوى تتطلع ، وسوف تتاح لها أيضا فرصة كبيرة لكي تصبح دولة تصنع السلع المصنعة ذات الأهمية . ولا تحدونا أية رغبة في أن نصبح مجرد دولة مصدرة للمنتجات الأولية ، ولكننا نتوق الى التعاون مع أوروبا ومشاركة بعض مواردنا الغزيرة في مقابل السلع الرأسمالية والتكنولوجيا لأن هذا سوف يمكننا من تصنيع سلمنا وجعلها منتجات مصنعة . ونحن لدينا هياكل صناعية كافية تكفل

التجارة الدولية والأسواق الدولية اذا ما تطور اقتصادنا وتمشى مع ضغوط السكان والمجتمع . واننا نعتقد ان المجتمع الاقصادى الأوروبى على علم بهذه الرغبة من جانب زمبابوى ومن جانب الأمم النامية الأخرى .

ان الحكومة الأمريكية الحالية قد لعبت دورا لا بأس به في الاسهام في مولد زمبابوى وذلك عن طريق محاولاتها الدبلوماسية . وأود أن اشكرها شكرا خالصا ، وكذلك أشكر جماعات التضامن التقدمية بين البيض والسود . وبينما نتقدم بالشكر الخالص الى حكومة الولايات المتحدة على اسهاماتها المادية في التنمية والتعمير في بلدى منذ تحقيق استقلاله ، فاننا ندرك ان مقدار المعونة التي التزمت به أقل كثيرا مما توقعنا الحصول عليه بمجرد نجاح نضال التحرير الذى كنا نخوضه . واننا لعلى علم ان هناك كسادا اقتصاديا في الولايات المتحدة ولكننا على علم أيضا بأن إحجام البعض عن مساعدتنا ينبع من بعض القوى المتشائمة التي لديها صورة مشوهة عن الموقف والتي لها تأثير على العملية التشريعية لهذا البلد . اننا نعتزم القاء مزيد من الضوء على سياساتنا الحكومية لصالح تلك القوى .

انني لعلى علم بما تتمتع به كندا من سمعة طيبة في افريقيا حيث يكون لها الاعجاب نظرا لمعونتها " غير المشروطة " التي تقدمها للقارة ولحكومة بلادى واننا نتطلع الى علاقات أوثق وأكثر فائدة مع كندا .

اننا نود أن نشكر الطبقة العاملة بوجه خاص ، وبوجه عام الشعب في جمهورية المانيا الاتحادية وغيرها من الأمم الأوروبية الغربية على ذلك الدعم الكبير المادى والسياسى والمعنوى والدبلوماسى ، عن طريق المجموعات الانسانية والتضامنية وعن طريق بعض المنظمات الايدولوجية المتناسقة . ونود أن نشكر جميع المنظمات غير الحكومية ذات الصلة والأجهزة الدينية في جمهورية المانيا الاتحادية وغيرها من أمم اوربا الغربية على مساعدتهم لنا في اقناع حكوماتهم بصحة قضيتنا ونضال التحرير في زمبابوى . ويسرنا ان نلاحظ كذلك انه منذ الاستقلال فان حكومة جمهورية المانيا الاتحادية قد أصبحت من أول البلدان التي تقدم المساعدات المالية عن طريق القروض البسيطة والتي تبلغ ١٧ مليون دولار . وحيث ان جمهورية المانيا الاتحادية معروفة كبلد يتابع وعوده باجراء واقعي ، فاننا نتطلع الى علاقات وثيقة ودائمة . واننا لعلى علم بسمعة المانيا بالنسبة للمنجزات الفنية ونأمل أن نستفيد بنقل التكنولوجيا منها .

نود أن نقدم شكرنا العميق وامتناننا لحكومات وشعوب البلدان الاشتراكية على تأييدهم التام للقضية المادلة لشعب زمبابوى خلال نضال التحرير. وقد تُرجم هذا التأييد بكل اشكائه ، ولا سيما من الناحية المادية والتكنولوجية . اننا سوف نحافظ على روابطنا وندعمها مع هؤلاء الأصدقاء الذين ساعدونا في وقت الحاجة . ومن بين البلدان الاشتراكية نخص بالذكر بصفة خاصة جمهورية الصين الشعبية ، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ويوفوسلافيا ورومانيا . ان انسجامنا الايدولوجي مع هذه الأمم هو تراث الاشتراكية ويربطنا معا في أخوة موحدة ينبغي أن نحميها بحرارة ، وأن نندعمها ونحافظ عليها .

ان ارتباطنا الطويل بالبلدان الاسكندنافية معروف جيدا ، وهكذا كانت درجة دعمها العظيم لقضيتنا خلال النضال . ونود أن نشكر الحكومات الاسكندنافية وشعوب السويد والدانمرك والنرويج على تأييدهم الحقيقي والخالص . اننا نأمل ان نواصل هذه الروابط مما يعود بالفائدة المتبادلة علينا وعلى البلدان المعنية .

وفيما يتعلق بدول امريكا الجنوبية ، فان شعب بلادى على علم بذلك التأييد المعنوى الذى قدمته الجماعات التقدمية في وسط وجنوب امريكا التي ساهمت اسهاما كبيرا في نضال التحرير لزمبابوى . ان محاولاتها الأخوية ، نيابة عنا ، تصبح موضع تقدير أكبر عندما ندرك انه ، في الماضي وحتى اليوم ، فانها ذاتها تناضل عددا من النظم الفادرة والقمعية في منطقتها . ان حكومة بلادى تجرى اتصالات ودية مع عدد من الحكومات الشرعية في المنطقة ، وهي غيانا ونيكاراغوا والبرازيل وجامايكا وكوبا وغرينادا وآخرين . ونؤكد اننا لن نتهاون في الاتصال بالأنظمة الرجعية والقمعية في القارة . وحيث ان الفقر والتحيز المنصرى والإجحاف الاجتماعي والاقتصادى جميعها موجودة في هذه المناطق ، فان بلدى سوف يواصل تأييده للشعوب المضطهدة وذلك عن طريق المحافل الدولية والقنوات الدبلوماسية الى أن يتم تحريرها حقا .

ليس من اليسير أن أجد الكلمات التي أعرب بها عن امتناني وتقديري وشكر حكومة وشعب بلادي ، لمنظمة الوحدة الإفريقية ، ولجنة التحرير لمنظمة الوحدة الإفريقية ، ودول المواجهة على مشاربتهم وعلى عظم الأوجه التي ضحوا بها هم وشعبوهم كثيرا من أجلنا . ومما لا شك فيه أن انتصار شعب زمبابوى ضد الاستعمار والقمع والعنصرية واستغلال الانسان لأخيه الانسان ، هو أيضا انتصار لإفريقيا ضد نفس القوى . اننا نقدر الصداقة والتأييد التي تلقيناها من دول المواجهة أنغولا ، بوتسوانا ، موزامبيق ، تنزانيا وزامبيا وكذلك من حكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية واثيوبيا الاشتراكية . ان هذه الدول قد قدمت لنا مساعدات قيمة خلال نضالنا من أجل التحرير ، ولا تزال تقدم لنا المساعدات ونحن في بداية حقبة جديدة كدولة مستقلة ذات سيادة . وكما تعلمون سيدي الرئيس فان زمبابوى قد قبلت باعتبارها أحدث عضو في منظمة الوحدة الإفريقية ، وانني لسعيد ان أسجل أن المشاورات والتعاون الوثيق قائم بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية . ان هذا الوضع الطيب سيعود بعظيم الفائدة على إفريقيا والعالم . وهناك بعض النواحي في الحياة السياسية وكذلك الاقتصادية والتقدم التكنولوجي يمكن أن تقتصر على طرف واحد من العالم ، ومن ثم فاننا نأمل أن الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة سوف تواصل العمل معا في جميع المجالات ذات المصالح المشتركة .

ان منظمة الوحدة الإفريقية هي حجر الزاوية في الأنشطة التي تقوم بها زمبابوى في قارة إفريقيا . وفي إطار منظمة الوحدة الإفريقية ، فاننا مصممون على اقامة أفضل العلاقات مع جيراننا الذين يواجهون نفس ظروفنا ومشاكلنا ، والذين يشاركونا نفس نظرتنا في التنمية التي تؤثر في منطقتنا .

ان حكومتي لترغب في أن تتعاون تعاوننا وثيقا مع زملائها دول المواجهة ، وغيرها من دول المنطقة مثل ليسوتو وسوازيلند ومالاوى ، من أجل تحقيق تنمية قومية واقليمية سريعة . انني أسجل قناعتي بأهمية التعاون الاقليمي ، الذي أمكننا أن نتوصل اليه في فترة قصيرة نسبيا ، وأعني منذ حصولنا على استقلالنا ، وقد تأكد هذا التعاون من قبل بعض زعماء بلدان قريبة أكثر خبرة منا . وحتى عهد قريب فان معظم البلدان في الجزء الجنوبي من إفريقيا قد نمت بصورة مستقلة بعنصرها عن البعض . ووفقا لذلك ، فان التبادلات والتجارة قد نمت فيما بين قنوات منفصلة . ان مكافحة

الفقر والمجاعة والمرض قد نمت أيضا في قنوات منفصلة دون الأخذ في الاعتبار مصالح الدول الأخرى التي قد تتأثر بصورة مشابهة . لقد كان هناك مجال بسيط للاختيار . ان زمبابوى كانت معزولة سياسيا واقتصاديا الى أن حققنا استقلالنا ، ومازلنا حتى الآن دولا منفصلة عن بعضها البعض لأننا مازلنا مطوقين بالفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، الا أنه يتحتم علينا تجميع مواردنا وأن نبسدا التفكير في العمل من خلال مؤسسات مشتركة . وفي هذا الاتجاه فان مؤتمر تنمية التعاون في الجنوب الافريقي ، الذى عقد مؤتمر قمة في لوساكا في نيسان /ابريل الماضى ، والاجتماع الوزارى في زمبابوى في مطلع هذا الشهر قد قاما بتشجيع بلادى في هذا الصدد . وفي هذا السياق ، فاننى أود أن أشير الى بعض النتائج المحددة المتوقعة على طريق التنمية الاقليمية .

اننى لست في حاجة لأن أذكركم بأنه من خلال مثل تلك المبادرات ، فان اعتماد زمبابوى على الموانى وعلى طرق الامدادات عن طريق جنوب افريقيا ، يمكن أن يقل على المدى الطويل . وفي نفس الوقت ، ورغم أن حكومتى قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع جنوب افريقيا ، فان اعتماد زمبابوى على هذه الطرق مازال مطلقا ، رغم أن هناك طرقا جديدة أصبحت متاحة الآن لموانى المحيط الهندى في موزامبيق . ان اتجاه زمبابوى هو أن تؤيد من صميم قلوبنا أولئك الذين يودون رؤية نهاية النظام القمعي للفصل العنصرى السائد في جنوب افريقيا . اننا سوف نؤيد تلك القوى التي شككت بفرض توحيد جهود الذين يعملون على دعم التغيير في جنوب افريقيا . اننا نعتقد أن واجبنا الشورى هو أن نؤيد دون اجحام اخواننا وأخواتنا المضطهدين في جنوب افريقيا .

اننا سوف نكافح بنشاط في اطار منظمة الوحدة الافريقية ، من أجل وضع حد للفصل العنصرى . اننا نتمهد بتقديم المساعدة لحركات التحرير الشرعية في جنوب افريقيا ، المجلس الوطنى الافريقي والمؤتمر الوطنى لعموم افريقيا في نضالهم العادل من أجل وضع حد للفصل العنصرى ، وخلق مجتمع غير عنصرى في هذه الدولة المضطربة . ان الفصل العنصرى في جنوب افريقيا يشكل خطرا يتهدد استقلال زمبابوى ، انه تهدد لاستقرار منطقة جنوب افريقيا بل واستقرار افريقيا كلها . وبالتالي فهو خطر على السلم العالمى ، ولا يمكن أن يكون هناك تفاهم بين الفصل العنصرى وتطلعات الشعوب المضطهدة في جنوب افريقيا وافريقيا المستقلة ، كما أنه لا يمكن أن يكون هناك استقلال حقيقى لزمبابوى ما لم يكن هناك استقلال حقيقى للشعوب المضطهدة في جنوب افريقيا . هناك مواجهة لا يمكن تحديدها في انتظار الأقلية العنصرية البيضاء في جنوب افريقيا التي تريد الاحتفاظ

بالنظام الاجتماعي البغيض في هذا البلد . اننا نعتقد أن الكفاح ضد الفصل العنصرى ، كفاح عادل ، وان الانتصار على التفرقة العنصرية لاشك أكيد ، كما حدث تماما في موزامبيق ، انغولا وزمبابوى ، ولذلك فان النضال يجب أن يستمر حتى تتحرر كل افريقيا .

وفيما يتعلق بمشكلة ناميبيا ، فان زمبابوى تؤيد بكل قوة موقف الأمم المتحدة حول ناميبيا ، وتشيد بالجهود الحكيمه والحاسمة التي قام بها الأمين العام من أجل حصول هذا البلد على استقلاله . ونأسف مرة أخرى للتكتيكات المعطلة التي يقوم بها نظام جنوب افريقيا في هذا الصدد ، ونحیی جهود المنظمة الشعبية لجنوب افريقيا " سوابو " الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبى .

من أجل تحرير ناميبيا . ونتعهد بتقديم تضامننا مع شعب ناميبيا . وبنفس الروح من التعاون مع الأمم المتحدة ، فان زمبابوى لعلی أتم استعداد للقيام بكل شيء ممكن من أجل تسهيل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) لتسوية النزاع في ناميبيا .

وبالرغم من أن الصراعات من أجل الاستقلال تزد و أكثر وضوحا في جنوب افريقيا وفي ناميبيا ، فهناك مناطق أخرى من القارة تعاني شعوبها من الاضطهاد وتحرم من الحقوق الأساسية للانسان . ان حكومتی تؤيد مبدأ تقرير المصير ، وتطبق هذا التأييد في كل الحالات التي يقع فيها شعب تحت السيطرة الأجنبية . ولهذا السبب فاننا نعترف بعدالة نضال شعب الجمهورية الصحراوية الديمقراطية تحت القيادة الشرعية الثورية " جبهة البوليزاريو " وبالمثل ، فاننا تؤيد منظمة التحرير الفلسطينية في جهودها من أجل الاعتراف بحق الفلسطينيين في الوجود المستقل . وبالمثل فاننا نعتقد أنه بنفس الطريقة التي حاربت بها اسرائيل من أجل وجودها كأمة . فان عليها نفسها أن تعترف بحقوق الآخرين . اننا ندین بغير حدود نقل عاصمة اسرائيل لمدينة القدس القدیمة .

اننا نود أن نعرب عن تضامننا مع شعب تيمور الشرقية . وقوى تحريرها حركة الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة " فرتلين " ، الذين يخوضون نضالا عادلا من أجل تقرير المصير . وبالمثل نتمنى لشعوب أمريكا اللاتينية النجاح في جهودها التي تهدف الى الحفاظ على حكوماتها الشعبية الحقيقية ، واستقلالها الاجتماعي والاقتصادى . وكما لم يخذلونا في وقت شدتنا ، فاننا لن نخذلهم أبدا ، بل سنمد لهم دائما يد العون . وانني لفخور بأن أخبركم أن عددا من ممثلي حركات التحرير من وسط وجنوب أمريكا قد مثلوا في احتفالات استقلال بلادى ، ولا تزال روابط التضامن تنمو فيما بيننا .

ولسنا في حاجة الى مزيد من التأكيد على أن وجود النظام القمعية يعتبر خطرا دائما يهدد السلم والأمن الدوليين . ومن ثم ، فاننا مصممون على أن الحرية والتقدم الاقتصادى والاجتماعى ينبغى أن يتحققا لكافة الدول . ان انكار هذه الحرية ، وكذلك سيادة التمييز العنصرى والفصل العنصرى لهي بذور ينتج عنها التوتر والنزاعات وعدم الاستقرار التي تهدد مجتمعنا الدولي اليوم * .

وبالنسبة لتنافس الدولتين العظميين ، وحيث أن زمبابوى معنية بذلك فاننا نؤيد عددا كبيرا من البلدان التي تعارض بشدة التدخل الأجنبي من جانب أية دولة ، لأن هذا فيه انتهاك لميثاقنا . ونحن على اقتناع انه لا يمكن أن يتحقق السلم والأمن في العالم عن طريق التحالفات العسكرية والأحلاف ، وتكديس الأسلحة . فنحن لا ننتمي لأى معسكر أو تحالف عسكرى ، وسوف نجاهد من أجل التمسك بمبدأنا الكريم بشأن حسن النية والتعاون والاحترام المتبادل ، والنهوض بجميع الشعوب . اننا نهتم اهتماما كبيرا بالعدد المتزايد من اللاجئين في العالم ، ولا سيما لأنهم يتركون بلادهم من جراء السيطرة الأجنبية والقمع .

بطبيعة الحال ، اننا نرحب بالانطلاقة التي حدثت بشأن قانون البحار والتي قررها مؤخرا مؤتمر الأمم المتحدة الثالث بشأن قانون البحار ، ونأمل أن تؤدى هذه الاتفاقية الى علاقات متسقة فيما بين الأمم التي تستغل قاع البحار . وبالطبع فاننا نؤيد أيضا المفهوم الخاص بنزع السلاح

* عاد الرئيس لتولي الرئاسة .

من جانب الدولتين العظميين ومؤيديهما . ونحن نحث تلك الأمم التي تنفق بلايين الدولارات على تطوير أسلحة الدمار الشامل والاتجار فيها ، على أن تراجع سياساتها وتغيرها .
 اننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أن بلايين الدولارات التي تنفق على الأسلحة الهجومية ينبغي أن تحوّل الى مشروعات التنمية الاقتصادية التي يكون لها أثر مباشر على النهوض بتوعية حياة الانسان بدلا من الاعداد لتدمير حياة البشر .

ان حكومة زمبابوى تعارض تماما أولئك الذين ينشرون خطر الحرب النووية في " المحيط الهندي " وذلك باقامة قواعد وسفن تحمل أسلحة نووية في المنطقة . اننا نعتقد أن المحيط الهندي ينبغي أن يترك كمنطقة خالية من الأسلحة النووية ومنطقة سلم .

انني لا أستطيع أن أختتم كلمتي دون أن أهنيء هذه الجمعية الموقرة لبصيرتها والتزامها باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وهذا هو الذى أدى الى عقد دورة استثنائية بشأن القضايا الاقتصادية ، تلك الدورة التي انتهت توا . انه لمن الخطأ تماما لأية بلد أن تفكر في أنها يمكن أن تحيا بمعزل مهما كانت مزاياها الاقتصادية . وكبلد يعود من عزلة الاقتصادية ، فاننا لا يمكن أن نتنازل عن هذه النقطة .

ان الحقيقة القاتمة لاقتصاد اليوم ، هي أن جزءا من العالم يتدهور اقتصاديا ويجرف الآخريين وراءه . وهكذا ، فان مسألة مساعدة الدول الغنية التي تملك الكثير ، للدول الأقل غنى أو الفقيرة التي لا تملك شيئا ، ليست من قبيل السخاء فقط ، وانما هي مسألة تتعلق بالمصلحة الذاتية الواعية التي تدرك انه اذا كانت هناك بعض أجزاء من العالم تعاني اقتصاديا ، فان هذا سوف يعود بأثر ضار على الاقتصاد العالمي ككل وسوف يجرف وراءه تلك الأمم القادرة .

وفي الختام ، اسمحوا لي أن أكرر اننا ملتزمون بالمبادئ والمقاصد النبيلة لهذا المحفل الموقر . وان هذه المبادئ وتلك المقاصد سوف تكون نبراسا لنا في جميع مداولاتنا . اننا نتطلع الى اسهام حاسم في أنشطة الأمم المتحدة ووكالاتها .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد استمعنا الى المتحدث الأخير في جلسة بعد

ظهر اليوم .

ان مندوب اثيوبيا يود أن يتحدث ممارسة لحقه في الرد . واسمحوا لي أن أذكر الأعضاء

بأنه طبقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١ / ٣٤ ، فان البيانات التي تلقي ممارسة لحق الرد محددة بعشر دقائق ويدلي بها المندوبون من مقاعدهم .
وأعطي الكلمة لمندوب اثيوبيا .

السيد درسا (اثيوبيا) (الكلمة بالانكليزية) : سأوجز قدر الامكان في ممارسة وفد بلادي لحق الرد . ان وزير خارجية الصومال قد قام - بأسلوبه المميز - بمحاولة ابعاد نظر هذه الجمعية عن القضايا التي تهمها بأن حاول مرة أخرى القاء الشعارات البالية لحكومته والتي تهدف فقط الى اقرار سياسة حكومته التحريرية الوحيدة في التوسع الاقليمي المبالغ فيه ، والامتداد والتوسع على حساب جيرانها .

لقد حاول أن ينكر الواقع الواضح ، ليقمع الحقائق التي لا تتفق مع الادعاءات غير المنطقية لحكومته ، واستمر في سرد سلسلة من التحريفات التاريخية التي لاتصدق في محاولة مشينة لا طائل من ورائها لاظهار بلادي على أنها مستعمرة .

انها لحقيقة قائمة عبر التاريخ ، ان اثيوبيا قد كافتت ضد الاستعمار والامبريالية . وان الحروب التي خاضتها كانت ضد مختلف القوى الاستعمارية للحفاظ على استقلالها وسلامة أراضيها .
وكلمها مسجلة بوضوح وازدهار في التاريخ . ان سياسة اثيوبيا النشطة المناهضة للاستعمار والمناهضة للامبريالية لحقيقة واقعة في التاريخ أيضا ولا تحتاج الى المزيد من التفصيل .
وبالتالي ، فان مثل هذا الادعاء المضلل الفارغ لا يستحق أى تفنيد .

لقد أشار وزير خارجية الصومال أيضا الى مبدأ حق تقرير المصير . ولمعلوماته ، فان هذا المبدأ لم يوضع ، ولم يتفق اطلاقا على أن يكون أداة للتدمير ، أو العدوان ، أو التوسعات ، أو التوسع الاقليمي المتعاطم .

ان الصومال قد لجأت الى تفسير مشوه يخدم مصالحها لمبدأ حق تقرير المصير ، حتى تروج لمطامحها التوسعية المعروفة تماما . وهذه المطامح - وهي الهدف المعلن والنهائي لجميع

مساعيها - قد أظهرت في جميع شعاراتها الوطنية . وفي غمار هلوسة الغزو وجنون العظمة ، فان الصومال قد انخرطت ولا تزال منخرطة في شن عدوان توسعي ضد كل جيرانها .
انه لمن السخرية المطلقة أن يقوم وزير خارجية الصومال باتهام اثيوبيا بالعدوان . فهذا في الواقع تعبير من قبيل الصلافة السياسية القصوى ، وبالرغم من كل ما حدث في الماضي القريب ، فانه في ١٥ آذار/مارس عام ١٩٨٠ ، قامت الوحدة " ٤٤ " من الجيش النظامي الصومالي بانتهاك الأراضي الاثيوبية ، وقد أبيدت تماما في بلادنا .

أود أن أشير الى مسألة أخرى . فلبقا لما ورد في صحيفة ايطالية تسمى " لاريبليكا " ، فان " . . . الصومال تتفق مليونين من الدولارات يوميا في الحرب العدوانية التي تشنها ضد اثيوبيا " .

وإذا ما كان لي في هذه النقطة أن أعود الى مسألة تقرير المصير ، فاني أود أن اسأل : إذا ما كان نظام مقديشيو يمارس ما ينادى به بكل نفاق ، فانه يجب أن يمنح تقرير المصير الى " إساكولاند " ، التي كانت تسمى الصومال البريطانية ، كما يجب أن يعيد جوبالاند بما فيها ميناء كيسمايو الى كينيا . ان العصاة الفاشية ، التي تحكم الصومال الآن ، والتي تمثل فقط اثنين في المائة من سكان الصومال ، يجب أن تمنح تقرير المصير الى الماجرتين ، والهاوى ، والجذبورسي ، والهابيراويل ، الذين حملوا السلاح لتحرير أنفسهم من اضطهاد واستغلال هذه العصاة القبلية ، التي لا تمثل الا نفسها .

ان القلق الذي يبديه وزير الخارجيه بشأن حقوق الشعب الاثيوبي الذي يعيش في الجزء الشرقي والجنوبي الشرقي من بلادى هو أيضا من قبيل النفاق ولا يجب أن ننظر اليه الا على انه دموع التماسيح . ان نظاما مثل نظام مقديشيو ، الذي يقتل المسلمين والمسيحيين على حد سواء دون تفرقة ، والذي يهدم المساكن والقرى والمستشفيات والمدارس ومستودعات المياه التي أقيمت لصالح الشعب الذي يدعي هذا النظام تحريره ، لهو آخر من أن يعطى دروسا في هذا الموضوع . في الواقع ، توجد دولتان فقط في افريقيا تبني سياستهما اليوم على نظريات عنصرية وعرقية . وهذان النظامان هما نظام الاقلية الذي يمارس الفصل العنصرى في بريتوريا ، ونظام مقديشيو الذي يتكون من عصاة " المرهان " التي جعلت من العرق مميزة ومن الدين شيئا يدخل في أسطورة تسمى " الصومال الكبرى " .

ان وزير خارجية الصومال يدعى أيضا أن بلاده تضم في كنفها الملايين ممن يسمون باللاجئين الاثيوبيين . ان وفد بلادى يرفض بشده مرة أخرى هذه الادعاءات والافتراءات العجيبة . ان مسلك الصومال في اطلاق هذه الافتراءات والادعاءات ان هو الا محاولة للحصول على دعم مالي من المجتمع الدولي لأغراض سياسية دنيئة مثل حشد أطفال المدارس الأبرياء والنساء الذين لا حول لهم ولا قوة .

وليس سرا أنه منذ بداية السبعينات فان الصومال قد عانت من الجفاف الخطير . وفي هذا السياق ، فان " الانترناشيونال هيرالد تريبيون " قد ذكرت في عدد ها الصادر في ١٨ ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ ما يلي :

" . . . ان المستوطنة التي أقيمت في كورتوا في الصومال ، في عام ١٩٧٥ أثنا فترة الجفاف مازالت قائمة بعد خمس سنوات من انتهاء الجفاف . وان هناك . . . ١٦ يعيشون في هذا المكان على المساعدات . وليس بينهم أى لاجئ . وليس فيهم من يعمل " . ان هؤلاء هم ضحايا الجفاف الذين وضعتهم الصومال في معسكرات وتسميهم " باللاجئين الاثيوبيين " . وعلاوة على ذلك ، يجب أن نتذكر أن بعثة الأمم المتحدة التي زارت الصومال في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ وسجلت قلقها فيما يتعلق بنقص الغذاء الخطير في الصومال ومن حقيقة أن البلد يعاني من جفاف خطير ، الذي ، طبقا لما ذكرته البعثة ، يمكن أن يؤدي ببساطة الى مأساة انسانية جماعية اذا لم تصل المعونة الغذائية بسرعة الى الصومال .

وكما سجلت البعثة أيضا ، فان من بين من يسمون باللاجئين يوجد ٦١ في المائة من الأطفال ، و ٣٠ في المائة من النساء ، وتسعة في المائة من الشيوخ ، والمرضى والمعوقين من الرجال . وحيث أن ٩١ في المائة من هؤلاء الذين يسمون باللاجئين هم من أطفال المدارس والنساء ، فان السؤال الذي يتبادر الى الأذهان هو : أين هم الرجال ان ؟ من الواضح ، أن عددا كبيرا منهم من يتامى وأرامل رجال القوات الصومالية ، المسلحة ، الذين فقدوا حياتهم خلال العدوان الصومالي المدبر والمفامرة العسكرية ضد اثيوبيا .

ومن الواضح أيضا أن الصومال تعاني من أزمات مالية ومشاكل اقتصادية ازدادت سوءا بسبب مفامراتها العسكرية وسوء الادارة الاقتصادية فيها . وبتراكم هذه المشاكل ، مع الجفاف الخطير الذي أصاب الاقليم ، فان الصومال أصبحت في موقف خطير . ونتيجة لذلك ، فان النظام قد أجبر على أن يفسد المواطنين الصوماليين المحتاجين في معسكرات اغاثة ، بأسلوب فاسد متحضر ، ويسميهم باللاجئين الاثيوبيين .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان ممثل الصومال قد طلب ان يتحدث في نقطة نظام . وسوف أعطيه الكلمة .

السيد آدان (الصومال) (الكلمة بالانكليزية) : أعتقد ، سيدي الرئيس ، انك حينما أعطيت الكلمة لممثل إثيوبيا ، فقد أوضحت له موقف هذه الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين ، وذلك بأن حقوق الرد يجب ألا تتجاوز . ١ دقائق . وليس هذا حقا للرد . انه بيان معد مسبقا استغرق أكثر من . ١ دقائق . ولذلك فاني أطلب اليك ، سيدي الرئيس ، أن توجه انتباهه الى هذا الأمر ، اذا كان هو بالفعل ممارسة لحق الرد .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان الرئاسة لديها هنا ساعة الكترونية ، تسجل الوقت الذي يستخدم لممارسة حق الرد . وان ممثل إثيوبيا كان أمامه دقيقتان عندما قاطعته لكبي أسمح لممثل الصومال لاشارة نقطة نظام . ولهذا ، فان ممثل إثيوبيا مازال أمامه دقيقتان حتى ينتهي وقته .

السيد درسا (إثيوبيا) (الكلمة بالانكليزية) : شكرا ، سيدي الرئيس ، لتذكيرك ممثل الصومال بأنه ليس مسجل الوقت في هذه الجمعية .

ففي الحقيقة أيضا أن الصومال ، كما ذكرت مسبقا ، تعاني من أزمات مالية حادة . وان هذه الأزمات تنبع من سوء ادارة الاقليم . وبكل التعاطف مع هؤلاء المواطنين الذين يزرعون تحت نير النظام الفاشم الذي يتقلد السلطة اليوم في مقديشيو ، فان وفدي يرفض بكل شدة الأعمال التي يقوم بها النظام الحالي في مقديشيو ويشجب بكل قوة خداع الرأي العام العالمي من أجل تحقيق نتائج لا يمكن التنبؤ بها .

وعلاوة على ذلك ، فان الصومال بالاضافة الى أنها لم تصدق حتى على اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٦٩ ، وقد قدمت فعلا تحفظات خطيرة على اتفاقية الامم المتحدة وبروتوكولها الذي يحكم وضع اللاجئين ، اعتمادا على ادعاءات غير حقيقية ، فانها تستمر في استغلال القضية لأهداف سياسية .

ان الصومال تغرق روح ونص هذه الاتفاقيات بتنظيم وتحريض وقيادة أعمال التخريب والعنف ضد إثيوبيا . انها تهدف الى طلب المساعدات المالية لتحويل هذه الأنشطة الاجرامية ضد جيرانها .

هذا هو السبب الذي جعلها لا تصدق على اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية . وبعد كل ذلك ، فان سياستها المعلنة تتناقض بوضوح مع المبادئ التي نصت عليها الاتفاقية . ولكن المجتمع الدولي لا يجب أن يشجع على الحرب والعدوان ضد دولة ذات سيادة وتلتزم بالقانون . انه يجب ألا يساعد هذا النظام الذي قام على الحرب ، والتوسع والقمع . انه يجب ألا يسمح لنفسه بأن يستخدم كأداة لتحقيق سياسات معروفة جيدا لدولة توسعية . ان مثل هذا المسلك لن يخدم الا تشجيع مثيري الحرب من مقد يشيو على اشارة الاضطرابات في ذلك الاقليم بالاضافة الى تهديد السلم والامنين الدوليين .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان مراقب منظمة التحرير الفلسطينية قد طلب السماح له بممارسة حق الرد على بيان أحد المتحدثين في المناقشة العامة . وانني أعتزم أن أدعوه لكي يرد على أساس قرار الجمعية العامة رقم ٣٢٣٧ (د - ٢٩) الصادر في ٢٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ وبصفة خاصة ، على أساس الاجراء الذي اتخذه رئيس الدورة الحادية والثلاثين والعرف الذي جرت عليه الجمعية العامة في مثل هذه الظروف خلال الدورات الماضية للجمعية .

السيد رحمن (منظمة التحرير الفلسطينية) (الكلمة بالانكليزية) : بادئ ذي بدء ، اسمحوا لي أن أحييكم ، سيدى الرئيس ، على انتخابكم كرئيس لهذه الجمعية . ان الجمعية قد استمعت بعد ظهر اليوم الى خدع ملفقة وأكاذيب مضللة وديماجوجية من السيد شامير وزير خارجية مناخم بيغن .

ان كليهما عضو في العصابات الصهيونية المسؤولة عن مذابح المدنيين الفلسطينيين غير المسلحين في دير ياسين والقدس وغيرها من المدن والقرى الفلسطينية . ان كليهما ، مثل آلاف الصهاينة الآخرين ، قد أتيا الى فلسطين لفرض العنصرية والكرامية حيث ترجمتهما الى سياسات وتدابير تهدف الى اقتلاع جذور شعبنا الفلسطيني وطرده من وطننا ووطن أجدادنا . ومع ذلك ، فان وزير خارجية مناخم بيغن يتجرأ ويأمر أمام هذه الجمعية العامة ، بينما دماء الكونت برنادوت لاتزال على يديه ، ويتجرأ ويتحدث عن السلام . ولكن أي سلام ! اني أسأله : هل هو سلام عصابات غوش أمونيم التي يرواها بيغن وغيرها من العصابات التي تحوم في مدن وقرى فلسطين ، وتذكرنا بسلوك النازيين ، وتقوم بتدمير محاصيل الفلسطينيين وترهب النساء والأطفال ؟ هل هو سلام شامبيت ، المخابرات الاسرائيلية التي دبرت محاولة اغتيال رئيس البلدية بسام الشكعة ورئيس البلدية كريم خلف ، أم هل هو سلام حكومة بيغن الفاشية التي كرت رئيسي بلديتي الخليل وحلحول السيد فهد القواسمة والسيد محمد ملحم على التوالي ، وما زالت ترفض تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تدعو الى عودتهما ؟ أي سلام هذا ؟ هل هو سلام الحكومة العنصرية لاسرائيل التي تقوم يوميا بمهمات قتل ضد شعبنا في جنوب لبنان مستخدمة باعرات الفانتوم الامريكية والقنابل والأسلحة الفتاكة المحرمة دوليا ، أم هو السلام الذي يقوم على أساس اتفاقيتي كامب ديفيد اللتين رفضتهما منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني ورفضهما المجتمع الدولي ورفضتهما هذه الجمعية بشكل خاص ؟ ان هاتين الاتفاقيتين تهدقان الى الغاء وجودنا وحقوقنا غير القابلة للتصرف ، كما تهدقان الى تشتيت الشعب الفلسطيني ، والى انكار حقنا الثابت في تقرير المصير وفي الاستقلال الوطني والسيادة وحقنا - وهو الأهم من ذلك كله - في العودة الى ديارنا وممتلكاتنا في فلسطين لنعيش في حرية وسلام وكرامة .

ان منظمة التحرير الفلسطينية تعلن من جديد من فوق هذه المنصة ، باسم الشعب الفلسطيني ، ان نضالنا يهدف الى تحقيق السلام ، سلام يؤمن لنا وجودا كريما حرا ، سلام يضمن لنا حقنا الوطني غير القابل للتصرف في فلسطين ، سلام قائم على العدل وليس سلاما يمزقنا لربا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : انني أعطي الكلمة لممثل الصومال الذي طلب أن يتحدث ممارسة لعقده في الرد .

السيد ادان (الصومال) (الكلمة بالانكليزية) : انني أيضا أعترف بأنني لست الميقاتي لهذه الجمعية العامة ، وانني أعذر لكم - سيادة الرئيس - إذ أن ساعتني قد خانتني مما دفعني لكي أتكلم في نقلة ندام .

ان ممثل اثيوبيا حاول ، مرة أخرى ، في كلمته أن يشوه الحقائق التاريخية والحقائق الراهنة الآن في القرن الافريقي . انه قد أساء عرض موقف حكومتي بشأن المشاكل القائمة في القرن الافريقي ، وقد حاول أن يضلل الرأي العام الدولي بشأن عمليات التمع والابادة التي يقوم بها هذا النظام ليس فقط تجاه بعض الأجناس من امبراطورية اثيوبيا مثل الاربتريين والصوماليين الغربيين والنيجيريين والأورومياس وغيرهم ، ولكن أيضا تجاه الشعب الاثيوبي نفسه . ولقد أنكر بلا خجل وجود ما يزيد على ٥٠ مليون لاجئ تم طردهم من ديارهم . انه يتجاهل تقرير المفوض السامي للاجئين في هذا الصدد ، وهو التقرير المتاح لجميع أعضاء هذه الجمعية ، والذي يمكنهم قراءته اذا رغبوا في ذلك .

ان كل هذه التشويهات البشعة من قبل ممثل اثيوبيا لا تدهشنا ، لأننا اعتدنا على طمس اثيوبيا للحقيقة . ان اعتراض ممثل اثيوبيا كان واضحا انه ليس حق رد ، وانما بيان تسم اعداده بعناية .

ولذلك ، فان وفد بلادي يحتفظ بحق الرد على ذلك بالتفصيل في الوقت المناسب .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد طلب ممثل اثيوبيا أن يمارس حقه في الرد للمرة الثانية . وأود أن أذكر السادة الأعضاء بأنه طبقا لقرار الجمعية العامة ٤٠١٣ / ٤ ، فإنه يسمح فقط بخمس دقائق لممارسة حق الرد الثاني . وانني أعطي الكلمة لممثل اثيوبيا .

السيد درسا (اثيوبيا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد حاول ممثل الصومال من قبل أن يحتل منصب الأمين العام المساعد السيد بوفيم . وما هو الآن يحاول أن يحتل منصبكم ، سيادة الرئيس ، بمحاولته الحكم على بياني بما اذا كان حق رد أم شيئا آخر . وانني أعتقد ان بياني كان حقا للرد . ومن السهل أن نتنبأ بما سيقوله نظام الصومال لأن منهج تفكيره لم يتغير أبدا منذ ١٧ عاما . فليس اذن من الصعب أن نرد على بياناته .

ولقد أدلى وزير خارجية الصومال ببيان في بداية جلسة بعد الظهر ، كما أدلى الآن ممثل الصومال ببيان آخر . ولقد بلغ نظام الحكم في الصومال ذروة المروعة ، وعلى سبيل المثال فانهي أكتفي أمام هذه الجمعية بأن أذكر بعض البيانات التي أدلى بها بعض القادة المعروفين في متد بيشيو ، وهي تتعلق ببعض الاتهامات التي وجهها ، قبل عين ، وزير خارجية الصومال . واقتبس منها هذه النصوص :

" لقد منح الشعب السوفياتي مساعدة نزيهة للبلدان التي استقلت حديثا ليسمح لها بالحفاظ على سيادتها ، وهذا أمر يتمشى مع المبادئ الخالدة التي سطرها لينين العظيم .

" لقد وجدنا دائما في الاتحاد السوفياتي صديقا مخلصا ، ونحن الصوماليين قد قمنا ببناء أمتنا على أساس نظام الاشتراكية العلمية الراسخ . ونحن على يقين من أن الاشتراكية هي النظام الوحيد الذي من شأنه أن يضمن لشعبنا كرامة الانسان .

" لقد قلت في مناسبات عديدة ان اشتراكيتنا لا يمكن أن تسمى بالاشتراكية الصومالية أو الاشتراكية الافريقية أو الاشتراكية الاسلامية ، انها اشتراكية علمية أصيلة " .

واليك ما قاله في مناسبة أخرى :

" ان موقف الغرب سيصبح الاتحاد السوفياتي وحلفاءه على الزيادة من تدخلهم وسيسمح لهم بشن حروبهم الاجرامية ووضع العالم أمام أمر واقع . ان هذه الخطة الشيوعية الواضحة لا تمثل تهديدا بالنسبة للصومال وحده ، ولكن أيضا بالنسبة لجميع البلدان التي لديها مصالح في المنطقة " .

ان حكومة الصومال قد دعت اليوم الولايات المتحدة الامريكية الى اقامة سلسلة من القواعد العسكرية على أرضها لكي تسهل تحقيق طموحاتها التوسعية في المنطقة . ان مثل هذا الموقف يتناقض مع ما قاله رئيس الصومال في ١٨ حزيران / يونيه ١٩٧١ وهو كما يلي :

" ان الامبريالية والمنصرية ليستا على استعداد للتخلي عن استغلالهما الخبيث لبلادنا . هل يمكن للدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسنطي (الناتو) أن تدعي انها صديقة لشعب افريقيا ؟ ان الامريكيين ليسوا الا امبرياليين معسولي اللسان " .

هذا ما سبق ان قاله رئيس الصومال .

وكما علق مؤخرا في اسلام آباد رجل دولة افريقي بارز بقوله اذا كانت الصومال قادرة على ان تتحدث باسم الاسلام وباسم الماركسية أمس فلا يجب ان نندش اذا ما رأيناها تتحدث باسم الصهيونية غدا .

رفعت الجلسة الساعة ١٨ / ٢٠